

العالم الأمازيغي

La voix des «Hommes Libres»

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴷⵣⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ



تعميم الحكم الذاتي
وسيلة لتوزيع السلطة

رشيد راجح



معارضو العهدين من هم وماذا يريدون؟



صرخة لابيد نسرنا



أمينة ابن الشيخ

القانون الجنائي الذي تنتفي فيه العقوبات السالبة للحرية، قانون الإلتزامات والعقود، قانون الأسرة خصوصا ما يعرف بالكد والسعاية الذي يعطي المرأة زوجة كانت أو إبنة أو أخت حق إكتساب وإقتسام الأملاك، ليس كما هو منصوص عليه في مدونة الأسرة ذات المرجعية الفرنسية دائما، بل كما هو منصوص عليه في العرف «إزرف» وتسمى هذه الدعوى «أسريض ن-تامازالت» أو دعوى الكد والسعاية. أم أنها لا تخدم الفكر الذكوري المتحكم في العقول.

عودة إلى موضوع الأراضى أقول كم من ملف حول النزاعات العقارية منسى في ركون المحاكم من القضاء الإبتدائي إلى المجلس الأعلى، وفي كل أنحاء المغرب. في طنجة والدار البيضاء والرباط وأكادير وغيرها من المدن، وقصور الخليجيين وأصحاب البترودولار شاهدة على ذلك، حيث بيعت هذه المساحات الشاسعة من الأراضى، ومعها ما حولها من بحار وأنهار ووديان، وربما حتى الإنسان، بأبخس الأثمان. فكم من منجم فوت، دون الإكتراث لتظلمات وشكاوي ذوي الحقوق. وعلى سبيل الذكر، لا الحصر، التفويت الذي خضع له منجم إيميضر بورزوات، ومنجم الذهب بتفراوت، ومنبع الماء بينصميم دون أي تعويض مادي يذكر للأهالي ولا تنمية للمناطق ولا حتى مناصب شغل لشبابها المعطل عن العمل.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

Abūd n tazdayt ur da ismula
ⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ

كم مرة تناولنا فيها مشكل الأرض خصوصا بالنسبة للمجموعات السكنية والجماعات السالدية التي تسلب منها أراضيها دون وجه حق. أو تلك المناطق التي تنشأ فيها محميات للملك الغابوي، كمنطقة تافراوت التي زرعت فيها وزارة المياه والغابات محميات «الطوف» الذي يمنع منعا كلياً اصطيداه وقتله، رغم أنه يتلف كل المزروعات التي يجدها أمامه ويأتي على الأخضر واليابس، فكم مرة إعترض سبيل السكان دون أن يحضوا بحماية السلطات.

قبيلة أيت فاصكا بأزرو بإقليم إفران لم تستثنى من هذه الجريمة، حيث تم تفويت أراضي بوجيغ، بقرار من مجلس الوصاية، مع تعويض هزيل لذوي الحقوق من الذكور، دون الإناث، بدعوى أن العرف الأمازيغي «إزرف» لا يورث النساء.

وهنا تستوقفنا إشكاليتين، تتحدد في خرقين واضحين للقانون:

* **الخرق الأول:** هو أنه إذا ما استندنا على العرف الأمازيغي، في معالجة مثل هذه القضايا، فإن العرف، مبدعياً، لا يجيز تفويت ولا بيع ولا خوصصة الأراضي الجماعية.

* **الخرق الثاني:** هو أننا إذا أردنا أن نأخذ بالعرف الأمازيغي، فلماذا في هذه النازلة بالضبط وليس في جميع النوازل التي تعرض على القضاء عموماً فالعرف الأمازيغي كما تبين الدراسات الفقهية يزخر بقوانين متطورة تجاوزت المشرع المغربي الذي إكتفى بنقل القوانين عن المشرع الفرنسي دون الإهتمام بما هو محلي وأصيل ومن ذلك

كونفدراليات الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب تدعو إلى سحب مقترح قانون تعريب الإدارة والحياة العامة

يُجعل منه حرفاً حاضراً في الحياة العامة الوطنية كواقع مرتبط بتاريخ وحضارة الأمة المغربية التي تشكل فيها الأمازيغية بعداً مؤسسياً أساسياً. وبعد دراسة الكونفدرالية للمشروع الأصلي الذي يعود تاريخه إلى سنة 1998، وإطلاعها على نتائج أشغال اللجنة التقنية التي شكلتها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين المتضمنة للتعديلات المقترحة على المشروع وهي تعديلات حافظت على جوهره وعلى مبدأ إلغاء التعدد اللغوي مما يستنتج منه رفضه للغة الأمازيغية و الحرف الأمازيغي. مطالبة أصحاب المشروع بسحبها من اللجنة المعنية، مساندة للتطورات التي عرفتها الأمازيغية في السنوات الأخيرة. كما تناشد كل الفعاليات البرلمانية برفض هذا المقترح والعمل على صياغة مقترح يقر بالتعدد اللغوي بالمغرب حتى تواكب المؤسسة التشريعية التطورات التي عرفتها القضية الأمازيغية في بلادنا في السنوات العشر الأخيرة. موجهة دعوتها إلى كافة الفعاليات الأمازيغية بكل جهات المملكة المناهضة لهذا المشروع والعمل بكل الوسائل المشروعة لإيقاف مسطرة المصادقة عليه وسحبها من البرلمان.

إن المقترح قانون يتعلق بتعريب الإدارة والحياة العامة المقدم من طرف المستشارين محمد الأنصاري وعزيز الفيلالي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والذي تتداول بشأنه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، ردود أفعال من طرف فعاليات ومنظمات أمازيغية، وكانت كنفدرالية الجمعيات الثقافية الأمازيغية بشمال المغرب، وعلى غرار باقي الجمعيات الأمازيغية وكل مكونات الحركة الأمازيغية، وهي تتابع بقلق بالغ مسار هذا المقترح معتبرة إياه يتجاهل، بشكل واضح، واقع التعدد اللغوي بالمغرب وذلك بسعيه لفرض اللغة العربية والحرف العربي كلغة وكحرف وحيدين للكتابة والتعبير في مختلف جوانب الحياة العامة.

كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التوجهات الملكية بشأن القضية الأمازيغية والتعدد اللغوي المعبر عنها في خطاب أوجيد التاريخي وما تلاه من تدابير عملية ومنها إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والاعتراف بالحرف الأمازيغي «تيفناغ» وصدور عدد من المؤلفات بهذا الحرف ووجوده على واجهات مقرات عمومية وشبه عمومية ومنها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وكذا على محلات تجارية وخدماتية متعددة، مما

مهرجان تيفاوين بتافراوت في طبعته الثالثة



تحت شعار «الانتصار لفنون القرية»، ستحتضن مدينة تافراوت والمناطق المجاورة لها، الدورة الثالثة لمهرجان تيفاوين، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 10-16 غشت الجاري. برئاسة السيدة خديجة بلقاضي، المعروفة بنشاطاتها في المنطقة.

وستعقد هذه الدورة تنظيم فقرات وعروض وسهرات موسيقية بمناطق مختلفة من تافراوت، ولتحقيق ذلك سعى المنظمون إلى خلق تعاون بين جمعية «فستيفال تيفاوين» وبلدية تافراوت وجماعة أملم، وهو ما تم الإعلان عنه في الندوة الصحفية المنظمة بمدينة أكادير يوم 12 يوليوز الماضي، وذكرت اللجنة أن جديد الدورة يتمثل في تنظيم حفل زواج جماعي. وعلى غرار السنوات الماضية التي عرفت عرض أكبر سبب وأكبر بلغة سوسية، من المنتظر أن يتم تنظيم أكبر استعراض لفن أحواش يشارك فيه حوالي 200 فرد على شكل سمفونية.

وتحدثت اللجنة على أن برنامج الدورة الثالثة سيكون غني من حيث الأنواع الموسيقية المرتقبة عرضها بفضاءات تافراوت، وعلى إمتداد سبعة أيام، والتي تظم أبرز الوجوه الفنية كجموعه أرشاش، الرايس ديامان، مجموعة نجوم سوس، إيس نتجمرانت، مجموعة إسلاف، الفنان سعيد اسمغور، مجموعة تسلاطين، مجموعة إمبران، الفنان جبارة، مجموعة أمانون، مجموعة أزا من أمريكا، مجموعة أودادان، سمفونية الروايس، الرايس أحمد أوطالب المزوسي، مجموعة تكدة، مجموعة ستيل سوس، الفنان محمد رويشة، مجموعة إزنان عبد الهادي، والفنان الساخر الحسين بنيان.

كما ستخصص معارض وأروقة لعرض منتوجات المنطقة، إضافة إلى ندوات ولقاءات مفتوحة منها ما يهتم بتدريس الأمازيغية وأنشطة أخرى رياضية وإجتماعية وبيئية. هذا وبراهن المنظمون وفاعلي المنطقة وأبناءها على جعل مهرجان تيفاوين لقاء سنوياً يقرب المنطقة من أبنائها ومن زوارها، ويفتح على الراغبين في الإستثمار لما تتميز به منطقة تافراوت من مؤهلات طبيعية تؤهلها للعب دور كبير في استقطاب السياحة الداخلية والخارجية منها، وخلق دينامية ثقافية تنسجم وتاريخ المنطقة.

كما سيعرف المهرجان تكريم المرأة في شخص رئيسات التعاونيات العاملة في ميدان المنتوجات المحلية والتي ستشارك في معرض للمنتوجات السنوية، إضافة إلى تكريم المقابلة المواطنة في شخص السيد عبد الرحيم أمزيل مدير شركة صباغة أطلس للصباغة والذي ساهم في تمويل حفل الزواج الجماعي المنظم من طرف المهرجان.

بيان حقيقة للرأي العام المحلي والوطني

الصراع السياسي المرير الذي قادته ثلة من مكونات ذلك المجلس السابق من المناضلين الشرفاء مع الوالي الأسبق المعزول على كبري، فإن الفصل 55 من قانون الصحافة المعاقب على إفشاء ونشر معلومات موضوع ملف معروض على القضاء ولم يكن بعد موضوع بحث وحكم قضائي مما لا يسمح للجهة الناشرة لتفاصيل ذلك التقرير في محاولة منها استنمالة أو إقناع وتوجيه الرأي العام ضدا على مبادئ وضمانات المحاكمة العادلة وفي رغبة محمومة للإثارة والترويج المجاني للأخبار الزائفة والإدعاءات المغلوطة، ولذا وجب إصدار بيان الحقيقة هذا من أجل التذكير والتصحيح والنشر عملاً بالفصل 26 من قانون الصحافة.

الأستاذ محمد بوجيد

تعتمد بعض الصحف والجرائد ذات التوزيع الوطني والأخرى الجهوية بين الفينة والأخرى وربما بإيعاز من الفوا حط الأوراق والدفع في هذا الاتجاه إلى نشر وكشف تفاصيل تقرير المفتشية العامة للإدارة التربوية التابعة لوزارة الداخلية والذي تركن إليه للزعم والاعتقاد بان هناك عملية اختلاس أموال عمومية من لدن الرئيس السابق لبلدية اكلميم، وبغض النظر عن ضعف وهشاشة القيمة الإثباتية لذلك التقرير الذي لم يتوصل به المعني به قانونياً ولم يعرض عليه للاطلاع عليه أولاً وإبداء وجهة نظره حوله لأنه ليس قرناً منزلاً وكون خلاصته إنما أوصت الجهات المعنية بتوجيه استفسار إلى ذلك الرئيس عن بعض ما غمض على تلك اللجنة من فصول معينة في ميزانية البلدية لفترة لم يحدد ذلك التقرير الذي أنجز على ما يبدو تحت الطلب في زمن قياسي في خضم



المديرة ورئيسة التحرير:

أمينة الحاج حماد أكديورت

ابن الشيخ

هينة التحرير:

رشيد راخا

سعيد باجي

عبد النبي إد سالم

موحار حال

كتاب الرأي

رشيد نجيب

محمد بسطام

بوكري أنفير

علي أمصوير

سعيد بلغري

مبارك بولكيد

الإخراج الفني

رشيدة أمزيك

الكاريكاتير

محمد ملال

بوغراف

ملف الصحافة

الإيداع القانوني: 2001/0008

التقييم الدولي: 1114-1476

رقم اللجنة الثنائية الصحافية

المكتوبة ا.م.ش 06-046

الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/fax: 037.72.72.83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

كل المراسلات تتم باسم:

EDITIONS AMAZIGH

ص.ب 477 الرباط المدينة

المغرب

السحب:

ECOPRINT

التوزيع:

SAPRESS

الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

Gérant:

Rachid RAHA

R.C.: 36257-

Patente: 26310542

I.F.: 3303407

CNSS: 659.76.13

سحب من هذا العدد:

10 200 نسخة

المطالبة بإقرار دستور ديمقراطي يعكس الهوية الأمازيغية في كل رموز الدولة



34 من الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية.

إنعقاد المؤتمر العالمي الأمازيغي بمنطقة القبائل وكذا الإستمرار في إغلاق الحدود لمنع الشعب الأمازيغي من التواصل، خرقة للمادة

التي قد تترتب عن هذه السياسة المنهجية التي قد تهدد الجبهة الداخلية للمغرب والسلم الاجتماعي، وتعتبر عن نيته ورغبتها في إعادة هياكلها الوطنية والجهوية لمواجهة التحديات المستقبلية. كما تعلن إستعدادها للدخول مجتمعة في مختلف الأشكال التضالسية لتحقيق مطالب الشعب الأمازيغي، وتندد بموقف النظام الجزائري بمنع

لتعميم تدريس الأمازيغية عموديا وأفقيا في جميع أسلاك التعليم من الابتدائي إلى العالي. ويندد نفس البيان، بإستهداف وزارة الداخلية للمنظمات الأمازيغية لمنع الحزب الديمقراطي الأمازيغي، ومنع الإحتجاجات السلمية للمجتمع المدني الأمازيغي والترخيص لمنظمات أخرى مما يشكل تمييزا واضحا، إلى جانب الإستمرار في منع الأسماء الأمازيغية. والمبالغة في إستعمال العنف والقمع وإعتقالات مست مناضلي الحركة الأمازيغية والانتقام ضد الإحتجاجات السلمية للشعب الأمازيغي في مناطق متعددة (أيت باعمران، بومالين ن دادس، صفرو.....).

وتندد الجمعيات الأمازيغية بكل هذه الممارسات وتساءل عن مصداقية الخطاب الرسمي للدولة تجاه الأمازيغية. وحسب البيان فالجمعيات، تحمل الحكومة والدولة المغربية المسؤولية الكاملة عن النتائج

إجتمعت الجمعيات الأمازيغية والتنسيقات الأمازيغية والمتمثلة في كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال، كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب المغربي (تامونتن يفوس)، تنسيقية اميافا، جمعية أسيد، جمعية تامونت، جمعية بويبا، منظمة تامينوت بالرباط، يوم 12 يوليوز 2008، لتحديد الموقف وإتخاذ الإجراءات التي تتطلبها المرحلة الراهنة، وذلك على إثر المعينات الخطيرة التي تقف أمام تحقيق الحقوق الأمازيغية والتي تتجلى في عدم توفر الدولة المغربية على إستراتيجية واضحة للنهوض بالأمازيغية.

وفي بيان صادر عن الجمعيات الأمازيغية، توصلت الجريدة بنسخة منه، تعلن للرأي العام أنها تجدد مطالباتها بإقرار دستور ديمقراطي يقر بالأمازيغية لغة رسمية للبلاد ويعكس الهوية الأمازيغية في كل رموز الدولة (العلم، العملة...) تطبيقا لتوصيات الأمم المتحدة.

كما يطالب البيان، بالتطبيق الكامل للإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 13-2008-09

وتندد بتنصل وزارة الإتصال عن التزاماتها تجاه الشعب الأمازيغي فيما يتعلق بالإعلام وخاصة مشروع التلفزة الأمازيغية التي لم تر النور إلى الآن مما يدل على إحتقار واضح للمواطن الأمازيغي. إلى جانب تردد وزارة التربية الوطنية عن تسريع تدريس اللغة الأمازيغية لكافة المغاربة، وفي تنفيذ التزاماتها

النساء

رابطة وصل بالمتوسط

نظمت جمعية تيرافيمينا تحت الرعاية الشرفية لرئيس الجمهورية الفرنسية يوم 12 يوليوز 2008 بقصر اللكسمبورغ بباريس ندوة تحت عنوان «النساء رابطة وصل بالمتوسط»، وذلك في أفق الإستعدادات للقممة التأسيسية للإتحاد من أجل المتوسط والذي تم عقده مؤخرا بالعاصمة الفرنسية خلال الإحتفالات بالعيد الوطني الفرنسي.

وقد تطرقت أشغال الندوة لوضعية وأفاق النساء في المنطقة المتوسطية.

وتمت دعوة السيدة أسماء الشعبي كضيفة مشاركة بالندوة حيث شاركت بصفتها مسئولة سياسية وعضوة نشيطة في الحركة النسوية المغربية، في إطار طاولة مستديرة خصصت للدور الجديد للمرأة في المجتمع، وذلك عبر مداخلة تطرقت فيها للمراحل التاريخية التي مر عبرها كفاح ونضال الحركة النسوية المغربية من أجل انتزاع القانون الجديد للأحوال الشخصية للمرأة، مع تعداد المراحل الرئيسية التي ساهمت في إيصال هذا المشروع التوافقي الذي حظي بإجماع كل المكونات السياسية والدينية بالمغرب.

وقدمت السيدة أسماء الشعبي تحليلا للدور الجديد للمرأة المغربية في المجتمع على ضوء التشريع الجديد والحقوق المكتسبة تبعا لذلك والتي سمحت للمرأة بدور أكبر في الشؤون السياسية والاقتصادية التي كانت مقتصرة إلى الآن على الرجال.

ورغم هذه الوضعية الجديدة، تقول السيدة أسماء الشعبي، «ففي دولة مازالت المرجعية الإسلامية حاسمة في تكوين الرأي العام، فإن هذا الدور الجديد للمرأة خارج البيت لم يعفها في نظر المجتمع من مسؤوليتها التقليدية كمسئولة أساسية عن تربية الأطفال وتوازن الأسرة».

وكانت الندوة مناسبة للسيدة الشعبي كعمدة لمدينة الصويرة للقاء نساء مسئولات عن التسيير الجماعي بدول حوض المتوسط المشاركات في الندوة والتباحث معهن حول إمكانيات التعاون والتبادل مع الصويرة وقواتها الحية المحلية بالمجتمع المدني.

إعداد:
عبد النبي
إد سالم

منهم سياسيون، صحفيون، حقوقيون، فنانون، عسكريون، مفكرون، ورجال دين، قاسمهم المشترك، هو تصنيفهم ضمن قائمة الذين يعار ضون الاختيارات الرسمية، لهم رؤى أخرى لقواعد اللعبة السياسية بالمغرب، تختلف أصولهم وقناعاتهم، كما تختلف آليات اشتغال كل واحد منهم، تجمعهم سمة عدم الرضوخ لشروط لعبة عادة ما يصفونها بالمغشوشة، إستراتيجياتهم الكبيرة وقناعاتهم الراسخة أدت بالعديد منهم إلى ردهات المحاكم، ثم وراء القضبان، أو مغادرة البلاد دون رجعة، ورغم ذلك ظلوا أوفياء لما يؤمنون به دون أن تتم الإطاحة برؤوسهم، ولا زالوا على الدرب سائرين، كل حسب إنتظاراته. جريدة العالم الأمازيغي، حاولت فتح باب التعرف على هؤلاء، قد نصيب وقد نخطف في تحقيق الإجماع على أن هؤلاء هم أبرز الوجوه التي لم يجد المخزن طريقة خاصة لإحتوائهم، وإستمرروا في صف المعارضين من عهد الحسن الثاني إلى محمد السادس، فإلى متى سيظلون كذلك؟

معارضو العهدين: من هم وماذا يريدون؟

مولاي هشام، أمير بدون بلاط



سطع نجم الأمير مولاي هشام مع بداية اهتمامه بالشأن السياسي المغربي خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، وبرز بقوة أثناء صدور مقال له حول الملكية والإصلاح بجريدة "لوموند" الفرنسية، تحول سيجر عليه غضب الحسن الثاني، خاصة وأنه صوت من داخل القصر ويطالب بالإصلاح، وزاد من حدة انتقاده لسير المؤسسة الملكية حين طالب بضرورة فك الارتباط بطوقوس وممارسات تقليدية، وذلك بعقد ملكي يكون أساسا لعقلنة الملكية استجابة لتحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية ستكون في المستقبل، وهو ما أثار ردود فعل متباينة بخصوص مواقف هشام بن عبد الله العلوي. ويذكر أن الأمير الأحمر انتقل إلى العيش بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد خلاف بينه وبين ابن عمه الملك محمد السادس، بعدما نادى بإصلاح الملكية لذاتها، ولم يقف الأمير عند هذا الحد، وبدأ يتحرك على أكثر من مستوى بمشاركته

الإستسلام للأخطار. وإن الوضعية السياسية الراهنة المطبوعة بالانتظار الذي عشناه لفترة من الزمن لا تزيد المشاكل القديمة إلا استفحالا. فمن عاجل الفعل إذن، أن نتسلح بالشجاعة اللازمة ونهئى المكان المناسب لمناقشة هذه المشاكل أمام الجميع وأن نثبت أسس عهد جديد للمغرب. فهل أعاد الأمير دور المنافس على العرش، كما كان معهودا في تاريخ المغرب؟ أم أن غيرة انتماؤه إلى وطن يعيش الأزمات، هو ما حركه للجهر بما يؤمن به ويدخل خانة المعارض غير المرغوب فيه، فغادر البلاط ليتحول إلى أمير بدونه؟

في لقاءات دولية حول قضايا التحديث والديمقراطية. ولقهم عميق لما ينادي به الأمير الأحمر نورد هنا جزءا من مقال له بجريدة لوموند الفرنسية الصادر في شهر يونيو 2001 والذي يقول فيه «يجب أن يدرك جميع المسؤولين السياسيين في البلاد، سواء على المستوى التطبيقي أو الت نظيري، أن مرحلة الإنتقال الراهنة هي مرحلة أزمة، أي أنها لحظة تاريخية تحمل فيها الإمكانات والفرص المتاحة جانبا من المجازفة، وليس لنا إلا القليل من الوقت لنقرر ما إذا كنا نريد إستغلال الفرص والإستفادة منها أو

عبد السلام ياسين

السوسي الذي رفض الإعتراف بإمارة المؤمنين



ينحدر من أسرة "شلفية" كما حددها في رسالة وجهها إلى الحسن الثاني، من بلدة أولوز بسوس قبل أن يعود مؤخرا ليقول أنه من شجرة الأدارسة. إرتبط إرتباطا وثيقا بالزاوية البوتشيشية منذ سنة 1965، ليغادرها بسبب صراع مع حمزة بعد وفاة أبيه الحاج العباس، لرفضه ركون الزاوية وعدم تدخلها في الشأن السياسي لإقتصاها على الحقل الديني. وهو ما أثار غضبه بشدة لينعكس ذلك على تسمية الجماعة العدل والإحسان، حيث الأول ينهل من معين الحقل الدلالي السياسي-الحقوقي مقابل الثاني الذي يتصل بالحقل الديني-الدعوي. وتعتبر سنة 1974 بداية التوتر بينه وبين نظام الحسن الثاني على إثر

توجيهه له رسالة تقع في أكثر من 100 صفحة، تحت عنوان "الإسلام أو الطوفان" أدت بياسين إلى دفع ضريبة 3 سنوات وستة أشهر سجنا دون محاكمة قضاها بمستشفى الأمراض العقلية. ولم يهدأ بال ياسين وإستمر في عقد عدة لقاءات مع رموز من الحركة الإسلامية بالمغرب للم شملها في تنظيم موحد، لكن دون جدوى. إتجه بعدها عبد السلام ياسين سنة 1981 إلى تكوين أول نواة له تحت إسم "أسرة الجماعة"، لتتحول فيما بعد إلى "جمعية الجماعة" ثم إلى "الجماعة الخيرية" وكلها تنظيمات لم تلق إعتراف السلطات، وفي

دجنبر 1982 سيعود عبد السلام ياسين إلى السجن بعد رده على رسالة الحسن الثاني المنشورة بمناسبة حلول القرن الخامس عشر هجرية، وإبتداء من دجنبر 1989 سيدخل الداعية ياسين مرحلة الحصار المفروض عليه، حيث سيمنع من مغادرة بيته ومن عقد لقاءاته، ومباشرة بعد وفاة الحسن الثاني سترفع الإقامة الجبرية على مرشد "جماعة العدل والإحسان"، حيث سيوجه في 28 يناير من سنة 2000 رسالة مفتوحة إلى محمد السادس تحت عنوان "مذكرة إلى من يهمه الأمر"، معتبرا إياها نصيحة إلى الملك الجديد. ورغم الكثير من تضييق الخناق الممارس على جماعته، ظل زعيم أقوى تنظيم بالمغرب، جماعة العدل والإحسان، متشبثا بمواقفه الراضية للإعتراف بإمارة المؤمنين. وجماعة العدل والإحسان فضيل طلابي ذات وزن كبير في الساحة الجامعية، مما يعزز فرضية القوة التنظيمية للجماعة، ذلك أن إستمرارها يتطلب موارد بشرية وأطر مكونة على منهاج الجماعة، وهذا هو نهج العدل والإحسان، فيما ظل

محمد بوكرين، سجين الملوك الثلاثة

الغربيين ويتودد لإسرائيل، أضاع عدة فرص على شعبه لمدة نصف قرن من حرية وتعليم ورفاهية...عهده عهد الرصاص والجمر رغم مساحيق التجميل. وفي عهد محمد السادس عاد محمد بوكرين مرة أخرى إلى السجن، حيث تم اعتقاله يوم 6 يونيو 2007 بتهمة "المس بالمقدسات" بعد مشاركته في إحتجاجات فاتح ماي لنفس السنة بمدينة بني ملال، التهمة التي قال عنها بوكرين «أنها



هذا هو اللقب الذي أصبح يعرف به هذا الوطني الغيور، الذي قادته قناعاته وأفكاره السياسية إلى وراء القضبان أكثر من مرة، وفي أكثر من عهد حكام مغرب ما بعد 1956، هو الآن في العقد السابع من عمره ولم يثنه ذلك من مواصلة نضالاته. كانت أولى إعتقالاته في عهد محمد الخامس وبالضبط يوم 17 مارس 1960 في إطار الصراع الدائر بعد الإستقلال بين القصر وحزب

أصبحت تستعمل لتصفية الحسابات مع المعارضين»، رفض تعويضات هيئة الإنصاف والمصالحة، بمبرر أن الدولة المغربية ليست لها إرادة المصالحة على حد قوله، كما رفض إستئناف الحكم الصادر ضده بتهمة المس بالمقدسات لعدم ثقته في القضاء المغربي، كما صرح بذلك. ظل بوكرين الكابوس المزعج لجلادي الشعب والمناادي بفصل السلط وبتغيير الدستور الضامن الأساسي لكرامة المواطنين.

الإستقلال والمقاومة، حيث كان من بين المنسقين للإستلاء على الأسلحة "باغبالا" لفائدة المقاومة، وتم الإفراج عنه وتبرئته يوم 30 دجنبر 1966، ليعود مرة أخرى إلى السجن عقب أحداث 3 مارس 1973، كما حكم سنة 1983 بثلاث سنوات سجنا على إثر منع إنعقاد اللجنة المركزية لحزب الإتحاد الإشتراكي. أمن بوكرين بالإختيار الثوري والعمل الميداني، وعانى منه كثيرا زمن الحسن الثاني الذي قال عنه في أحد إستجواباته الصحفية «ملك مستبد كان يحقن العرب والأفارقة ويلبي رغبات

المهدي المنجرة، الباحث الذي رفض دور المثقف الدمية



يعد المثقف المغربي، المهدي المنجرة من بين مثقفي القرن 20 ولا يزال، الذين جسّدوا جدلية العالم والسلطان في تاريخ المغرب أو ما يعرف بصراع القلم والسيف، حيث ما لبث هذا المفكر أن قدم سهام نقده اللاذع إلى طليعة النظام السياسي المغربي، والبيات اشتغاله كمنظومة نسقية تنبني على عمليتي الإقصاء والإدماج، وهو ما جعله يحشر في إطار العملية الأولى إلى أجل غير مسمى، عن طريق منعه من أسسط حقوقه الطبيعية المتمثلة في التواصل والتعبير عن أفكاره وخبراته أمام أبناء وطنه. تعرض المهدي للمنع من إلقاء محاضراته أول مرة بجامعة ظهر المهرز بمدينة فاس سنة 1999، ليقرر بعدها مغادرة المغرب في اتجاه اليابان، بدعوة من إحدى جامعاتها للإشراف على مجموعة من الأبحاث والدراسات. رحيل المنجرة إلى اليابان إعتباره اليابانيون هبة ربانية لمكانته العلمية، هذا في الوقت الذي أغلقت في وجهه أبواب جامعات بلده، ويمنع من لقاء أهل العلم والبحث.

سيعود المنجرة من اليابان سنة 2005 ليستقبل بالمنع مرة أخرى بدار الثقافة بتطوان، منع قابله في السنة نفسها إعتراف مؤسسات ومنظمات عالمية

بالمهدي كرجل السنة في علم المستقبلات، وهو يجهل من يقف وراء منعه من التواصل مع جمهوره العريض من القراء والطلبة والمثقفين غير أنه واع بأسباب منعه، الكامنة في قول الحقيقة والدفاع عنها، وفي نقد كل أساليب إهانة الإنسان، ذاك ما جعل أليات الضبط المراقبة للمخزن تلاحقه أينما حل وإرتحل ببلاده، فهو الذي قال ذات يوم « قبل 45 سنة إبان عهد الملك الراحل محمد الخامس استدعيت ضمن خمسة أشخاص، شغل ثلاثة منهم مقابض وزارية في تاريخ المغرب و طلب منّا الملك تحرير دستور... لكنني انسحبت من الاجتماع لأنني لا أؤمن بالدستور الممنوح، وأعتبر أنه يجب أن يكون هناك مؤتمر تأسيسي منتخب من طرف الشعب». رجل وهب حياته للعلم والمعرفة وقول الحقيقة، رافضا أي ارتزاق أو انتهاز، فقد منع عالم المستقبلات الدكتور المهدي المنجرة من إلقاء محاضراته بجامعة المغرب للمرة الثانية عشرة، كان آخرها المنع من لقاء مفتوح أصر عليه طلبة كلية العلوم بالرباط يوم الإثنين 16 يونيو 2008، إلا أن الطلبة وفي آخر لحظة اعتذروا للدكتور على اعتبار أن عميد الكلية منع هذا اللقاء بتعليمات من الأعلى. إلى أين يسير بلد يمنع مثقفيه وعلمائه من عيار المهدي المنجرة الذي تنهات عليه الجامعات والمراكز الدولية. وللمهدي المنجرة علاقة وطيدة مع التساب المغربي المولع لسماع أفكاره وتحليلاته العلمية وقراءه إنجازاته الغزيرة التي ترجمت إلى لغات عالمية من مثل الإنكليزية والصراع الحضاري. وخلاصة لكل ما سبق، فإن غيبة المهدي المنجرة هي كما قال عنها في إحدى الجرائد المغربية «أريد أن أبرهن للسلطة أن ليست هناك سلطة أعلى وأقوى من الله الذي أعطى المرء أعظم قوة وهي محاربة السلطة الظالمة بالإيمان بقوة الحق».

علي لمرباط، حفيد عبد الكريم الخطابي الذي أشهر سلاح القلم



عنه إلا بعد تدخل من الأمير مولاي هشام ابن عم محمد السادس. علي المرابط كان نموذجا للصحفي الجريء والمعارض للإجهاد على حرية التعبير، كما أن تحركاته وحواراته الساخنة أثارت جدلا واسعا داخل المغرب، كان آخرها قدومه من إسبانيا لحضور محاكمة الحقوقي «سبع الليل» على إثر أحداث إيفني ومدير مكتب الجزيرة بالرباط الصحفي «حسن الراشدي» حيث ما إن دخل المرابط على القاضي العلوي في بهو قاعة محاكمة المتهمين، حتى بدأ بالصراخ عليه، متهما إياه بالإجهاد على حرية التعبير وقتل الصحافة، احتجاجا

المرابط جعل رجال الأمن يتدخلون لإخراجه من المحكمة الابتدائية بالرباط. وفي السابق وجهت للمرابط انتقادات حادة على إثر زيارته لتبندوف ومقابله لعبد العزيز المراكشي، الأمر الذي جر عليه وإبلا من الإتهامات من قبيل العمالة للمخابرات الجزائرية والإسبانية، ليصل سقف الوقوف في وجه المرابط حد حرمانه من الكتابة الصحفية لمدة عشر سنوات بالمغرب، لكن كل ذلك لم يمنعه من الوفاء لخطه الصحفي والإستمرار في مزاوله مهنة المتاعب بجريدة «الموندو الإسبانية»، فهل ورث المرابط قطرات من دم عبد الكريم الخطابي أم أن أرض الريف خلقت للمعارضة»

قاده قلمه إلى مواجهة مفتوحة بينه وبين المخزن منذ السنوات الأخيرة من حياة الحسن الثاني، وكان سببها جرأته الكبيرة في تناول مواضيع تحسب ضمن المحرمات السياسية في عهد الملك الراحل. إستمر علي المرابط على هذا النهج المستفز للسلطات العليا، خاصة بعد تأسيسه لجريدتين أسبوعيتين إحداهما ناطقة بالفرنسية وهي «دومان مازاين» والأخرى إختار لها إسم «دومان» ناطقة بالعربية، وهما من الصنف الكاريكاتوري الساخر، حيث سيتعرض إبان إصدارهما لتضييق

إنقل من رفعة عدة دعاوى قضائية ضده، إلى تفرغته ومصادرة جرائده سنة 2003، لينتهي به الأمر وراء القضبان بتهمته المس بالمقدسات والتطاول على شخص الملك، حكم على إثرها بثلاث سنوات سجنًا نافذا بالمحكمة الابتدائية قبل أن يتم تخفيف الحكم إلى سنتين بمحكمة الاستئناف، قضى منها بضعة شهور فقط، حيث شمله عفو ملكي ضمن مجموعة من المعتقلين، وذلك في يناير من سنة 2004 بعد أن اتخذت قضية إضرابه عن الطعام منحى دوليا، خاصة وأن علي المرابط هو ممثل المنظمة الدولية «صحفيون بلا حدود» بالمغرب. الإضراب الذي دام 48 يوما ولم يتوقف

أحمد رامي، إنقلابي في المنفى

كنيته الرامي وتعني الشاب القادر على حمل السلاح والشجاع في لغة أهل الجنوب، يشبه شخصية «أكنشيش» الشهيرة التي كتب عنها المرحوم خير الدين ابن نفس البلدة، ترى ما سر ذلك. ولد أحمد الرامي بتافراوت بسوس أواخر الأربعينيات، عاصر حروب المقاومة ضد الفرنسيين،



والتحق بالدار البيضاء في سن مبكرة وتسنى له إتمام دراسته، فأثر أثناءها بثورة جمال عبد الناصر وكتابات سيد قطب، إشتغل كمدرس للتاريخ والجغرافيا بالدار البيضاء، ومارس نشاطه السياسي داخل القوات الشعبية، حيث سيتعرض لأول اعتقال سنة 1962، وفي سنة سيلج الكلية العسكرية بمكناس بعد عدة محاولات رفض فيه 1966 طلبه للإلتحاق بالحيش، وكانت رغبته الأولى وراء ذلك هو تأسيس خلية للضباط الأحرار بهدف التخطيط للإطاحة بنظام الحسن الثاني، وسيكون فيما بعد الجينرال المدبوح هو من سهل مأمورية انضمامه إلى الجيش، وعاش محاولة هذا الأخير وعبابو في توجيه المدرعات إلى القصر الملكي بالصخوريات لقتل الحسن الثاني، وهي الأجواء التي سينعرف خلالها على الجينرال أوفقيير لتتوطد علاقته به، إلى أن شارك إلى جانبه في محاولته الانقلابية الفاشلة ضد الحسن الثاني سنة 1972، سيقفل أوفقيير وسيغادر أحمد رامي المغرب بجواز سفر مزيف 1972 في اتجاه ليبيا ليشغل بها كصحفي باسم مستعار قبل أن ينتقل إلى السويد، طالبا للجوء السياسي والاستقرار بها، حيث انظم فيما بعد إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي وإلى شبيخته الاشتراكية، وأسس راديو «صوت الإسلام» بالسويد المتخصص في فضح الصهيونية على حد تعبيره. ومع تولي محمد السادس حكم المغرب سبوجه له الضابط الانقلابي أحمد رامي رسالة ذات مضامين اعتبرها شروطا لبناء الديمقراطية بعد رحيل الحسن الثاني، ولا يفكر رامي في العودة إلى المغرب مادامت شروط وضمانات الديمقراطية غير متوفرة، حسب تصريح له في إحدى حواراته الصحفية، ويعتبر رامي آخر المتبقين من الضباط الذين كانوا في صف أوفقيير، والذي لازالت عينه على المغرب بالإستمرار في الإدلاء بمواقفه في شؤون المغرب الداخلية.

أحمد الدغرنى، الباعمراني الأصيل

الرجح به في سلة المهمات، وحاول تجاوزه لكنه شخص أمن بعدالة قضيته، لينتفض من جديد ويؤسس الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي في يوليو 2005، بمعية مجموعة من الرفاق مدشنا بذلك مرحلة العمل السياسي الأمازيغي وبتأسيس أول حزب أمازيغي شعبي في العهد الحمدي، بعده سيتعرض الدغرنى لمحاولة إغتيال في أحد منعرجات تمارة بالرباط سنة 2006، وستزداد حدة التوتر بينه وبين المخزن بمنع عقد مؤتمر حزبه بمراكش في فبراير 2007، وسيكون أول حزب في تاريخ المغرب يعقد مؤتمره بالشارع العام، ليستمر الزعيم السياسي الأمازيغي على خطاه، مروجا لموقف حزبه المقاطع للإنتخابات الأخيرة بدعوى أنها لن تأتي بجديد. كما وجه مذكرة إلى الديوان الملكي بخصوص مقترح



الحكم الذاتي للصحراء وطالب بتعميمه على باقي جهات المغرب، الشيء الذي لم يرق للسلطات العليا بالبلاد لترد بان الحكم الذاتي يخص منطقة الصحراء دون سواها. ولم يكن المخزن بهذا القدر ضد الدغرنى، بل رفع دعوى قضائية ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي يطالب فيها المحكمة الإدارية بحله وهو ما وقع في أبريل الماضي. لينتقل الدغرنى إلى التحرك خارج البلاد وذلك في لقاءات مع برلمانات الدول الغربية معتبرا خطواته الجديدة بداية التأسيس لديبلوماسية أمازيغية شعبية. الكثيرون لا يرون فيه سوى ذاك الباعمراني المتمرد، فهو يرفض سياسة الأوامر ولا يؤمن بها بقدر ما يؤمن بحلم تأسيس دولة تامازغا، معتبرا كتابه «البديل الأمازيغي» أطروحة لبنائها، فهل سيظل الدغرنى كما هو أم أن رياح التغيير ستهب عليه يوما ما. وهل نشأته من الجنوب الذي يقول عنه دائما عن منه تأتي رياح التغيير، كما قال أيضا: «الذين يخلقوني الرأي، وينفعلون أمام سماعهم لأفكارى، أقول لهم: إقرأوا ابن خلدون كي تفهموني. ومن لم يعرف ابن تومرت وابن رشد وعبدالمؤمن الموحدي كما أعرفهم، لن يفهمي أبدا، يهمني جدا استقراء الواقع انطلاقا من التاريخ. لقد ورثت الجدال الفكري عن الذين ضحوا بحياتهم في بلادى، وماتوا من أجل القيم التي يؤمنون بها. وعلى الذين يواجهوني، ولا يقبلون رأيي، أن يستوعبوا جيدا: لماذا قتل القاضي عياض؟ لماذا نفي ابن خلدون ومات في تركيا؟ لماذا هاجر المفكرون من المغرب بحثا عن آفاق أخرى؟ أنا في بلدي أريد أن أكون حطبا للإشتغال الذهني، وللجدل الفكري، ما دمت حيا.

وحين أموت، فإن النار التي أشعل شرارتها ابن تومرت وابن خلدون وغيرهما لن تنطفئ أبدا.

أنا أحياء وأموت مع هؤلاء...!!

رأى النور سنة 1947، وهي السنة التي أصدرت فيها إسبانيا قانونا في حق تجنيس أبناء قبايلته، تربي وترعرع ببلدة تدارت بقبيلة أبت علي بايت باعمران، ستم إعتقاله لأول مرة رفقة رفاقه كحمد المريني وعلال الأزهر، ولخصاصي ومولاي هاشم بمحكمة السداد بالرباط، كان الدغرنى حينها عضوا باللجنة التنفيذية للإتحاد الوطني لطلبة المغرب سنوات 72-70 بوصف على أنه غريب الأطوار، ويبدو للكثيرين على أنه رجل التناقضات، هو صديق الصحفيين الذي لا يتوان في مجالستهم ومحاورتهم حتى أضحت خرجاته الإعلامية بمثابة قنابل ترزعزع البعض فيما تعبر عن قناعات الآخرين. بدأ حياته كمدرس قبل أن يتمرد على القسم وروثين المقرر ليكرس حياته للدفاع عن الواقفين أمام العدالة طالبين للحق. أحمد الدغرنى لم يتجه نحو الأحزاب التي تصور نفسها على أنها وطنية وحتى إلى التي تسمى بالإدارية، بل إتجه إلى حزب تربية

علاقة وطيدة بزعيمه المعارض علي يعته الذي تحول من الشيوعية إلى الاشتراكية الا وهو حزب التحرر والاشتراكية الذي تحول الآن إلى حزب التقدم والاشتراكية، الذي مورس عليه التضييق عهدئذ. ظل أحمد الدغرنى الأمازيغي المتواضع الذي يحلم بمغرب ممكن. إكتشف أحمد الدغرنى وهو المحامي الذي يشهد له أقرانه بالكفاءة أن المغرب يعيش أزمة الإنسان الأمازيغي، فتفتق وعيه بذاته ليصير مناضلا أمازيغيا غير قابل للتجاوز، قبل هذا لا يمكن الحديث عن أحمد الدغرنى دون الإحاطة بالجانب الأدبي لشخصيته فهو يكتب كما يتحدث، ويتحدث ليعبر تماما كما يفعل إماربين الشعراء الكبار في البداية الأمازيغية، له رواية حول مدينة سيدي إفني سماها «مدينة الفناء» و «دموع الغولة»، قرأ ابن خلدون وكتب عن عبد المومن الكومي والمهدي بن تومرت، وترك روايات وترجم مسرحية شيكسبير «روميو وجوليت»، وترجم «بخيل موليير»، كما كتب في السياسة وعن الكتل السياسية في المغرب، ومشاكل بعض الأحزاب. وعندما ولج أحمد الدغرنى الساحة الأمازيغية بدأت مشاكله مع المخزن المغربي في عهد الحسن الثاني حين دافع عن معتقلي جمعية تليلي الأمازيغية سنة 1994، ثم عندما أسس مع مناضلين آخرين الكونغريس العالمي الأمازيغي سنة 1995، وتجرا ليراسل الحسن الثاني بشأن تعديل الدستور، حين كان كانا عاما لمجلس التنسيق الوطني للجمعيات الأمازيغية ما بين 1994 و1997، فهو الذي يعتبره البعض ممن لا يعرفه جيدا متناقضا، اختر من بين المئة شخصية التي تحرك المغرب من قبل مجلة Express الدولية سنة 2000. شخصيته وكاريزمته جعلته الأمازيغي الذي يحظى بمكانة خاصة لدى نشطاء الحركة الأمازيغية. ستزداد علاقته أكثر توترا بالمخزن وأعوانه عندما حاول فضح الكثير مما يحبك ضد الأمازيغية في أكثر من جانب خاصة تقسيم السلطة والثروة، كما حاول المخزن أكثر من مرة

Awal n ayt wakal

سباع الليل



عبدالنبي إد سالم

مر الآن أزيد من شهرين على إنتفاضة أيت باعمران ليوم 7 يونيو 2008، كتب مقال حول إيغني، وتابعت أشهر جرائد المغرب والعالم أحداث السبت الأسود، تكلم المغرب وخارجه عما وقع بإيغني، نظمت وقفات احتجاجية داخل وخارج المغرب تضامنا مع قبائل معزولة جنوب المغرب، تعددت التحليلات والتعليقات والأسباب ومسببات ما جرى، قناة الجزيرة على الخط وجبهة البوليساريو على الخط الأخر، متابعات وأحكام قضائية في حق البعض، وآخرون قابعون في السجن ينتظرون قرارات المحاكم، البرلمان المغربي شكل لجنة قضائية للحقائق، ومنظمات المجتمع المدني تشكل لجنة موازية للتحقيق في أحداث إيغني، تنظيمات إسبانية ترأسها عباس الفاسي، والباعمرانيون يقولون نريد كرامتنا وثرواتنا وإحتراما ينسجم والوطنية القحة والغيرة الكبيرة على أرض الأجداد. فمهما فعل الحاقدون على أيت باعمران من إنتقام لنسائنها وأبنائها واتهامهم بالانفصال وأبناء "السبنيول"، فإن كل ذلك لن يمنعهم من مواصلة نضالاتهم ليس فقط من أجل الميناء والشغل والإقليم بل أكثر من ذلك، فإعتقال أبناء المقاومة لن يزيد إلا من التشبث بما رسمه الأسلاف من تشبث بالأرض وفرض للاحترام وممارسة للسلطة السياسية على مجالهم.

لقد أعاد التدخل الهجعي على إيغني عودة الأطفال إلى لعب لعبة الرصاص والمطاردات وتقليد وحوش السبت الأسود، كأنهم في تداريب خاصة مخافة تكرار ما جرى وترقبا لما قد تأتي به الأيام مرة أخرى على أيت باعمران، إنهم سباع الليل والنهار التي لن تنام بعد اليوم، ولن يستطيع أحد وضع حد لطموحاتها ورغبتها في العيش الكريم والمواطنة الحقة، ذكرهم التاريخ على أنهم أبطال أبناء الأبطال، لا يعرفون المساومة كذلك سبع الليل وأحمد بوفيم ومحمد الوجداني وإبراهيم بارا وخديجة زيان وآخرون وكل أيت باعمران.

إن لكل حدث كيفما كان وقعه نتائج وبها تقاس وتصنف الأحداث، فما هي إذن نتائج انتفاضة أيت باعمران؟ لا شك إنها عديدة ومتعددة، فالحدث في حجم انتفاضة 7 يونيو التي تجاوزت الزمان والمكان، وترسخت في متخيل والذاكرة الجماعية لجميع المغاربة، ورسمت بدماء الجماهير الشعبية حدود نهاية مرحلة الصمت على كل أشكال الحكرة وامتصاص الثروات واغتصاب الأراضي واستغلال النفوذ والسلطة، معلنة أمام أنظار العالم بداية فترة المواجهة والنضال من أجل إعادة توزيع عادل وشفاف ديمقراطي للثروة والسلطة في المغرب.

إنها بكل اختصار دروس وعبر نطق بها جزء من المغرب العميق المهمش، جزء كان على امتداد التاريخ المغربي حيويا وديناميا وفاعلا بمؤسساته، بل وبدائله التي كان على الدوام يقدمها لتجاوز الأزمات الطارئة...

هكذا ونقول انه يجب استلهام والتمعن في دلالات هذه الدروس عوض سن سياسة العقاب والمحاکمات الصورية، وبكل بساطة وإن قامت الدولة باعتقال ومحكمة إبراهيم سبع الليل ورفاقه في انزكان، فأكيد أن بلاد ايت باعمران تجوبها سباع أخرى وستزار في الليل والنهار وفي الجبال والسهول إذا لم تحقق الدولة مطالب ايت باعمران.

علي سالم التامك، زعيم بوليزاريو الداخل

للصحافة والإعلام "شعبة الصحافة"، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان المنوع وعضو المجلس الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف.

إمتنع الدخول في أية تسوية للعودة إلى عمله الأصلي وكانت هناك وساطات كثيرة لتيسير لقائه مع شخصيات نافذة في الدولة، إلا أنه ظل على الدوام يضع مساحة بينه وبين المخزن، تصفه بعض الجهات الأمنية بصاحب الامتداد الجماهيري والقدرة على التواصل معها، ويعرف بقدرته الكبيرة في التنظيم والتكتيك وكيفية إدارة التناقضات والخروج من الأزمات، صاحب توجه إيديولوجي يساري تقدمي، ينخرط في الوقفات الاحتجاجية والانشطة النقابية والحقوقية وله مواقف مدنيّة واضحة من القضية الأمازيغية. سبق وأن تدخل مباشرة في افتتاح المؤتمر الحادي عشر لجبهة البوليساريو من داخل سجن أيت ملول حسب ماروجته الصحافية المغربية في شهر نونبر 2003 وأجرى أول لقاء مع إذاعة البوليساريو. يظهر بالزي العسكري لمقاتلي البوليساريو في أكثر من مناسبة وخاصة في جلسات المحكمة. رغم إمتناؤه إلى منطقة غير متنازع عليها لدى الأمم المتحدة، فإن التامك ظل متشبثا بخيار استفتاء الصحراويين، رافضا أي حل آخر بما فيه طرح المغرب القاضي بمنح الصحراء حكما ذاتيا. فهل سيرضخ التامك لما ستأتي به الأيام من الصحراء أم أنه سيظل ابن أسا الذي تمرد على المغرب ولو حتى خارج حدود إفريقيا.



الصادر من قبل الملك محمد السادس يوم 7 يناير 2004. إتهم المخابرات المغربية بإغتيال جريدة الموندو الإسبانية المشهورة بتاريخ 27 يونيو 2005، كما صرح لجرائد أخرى أنه حقق بحق غير معروفة سنة 2003 أثر على وضعه الصحي. كان ناطقا رسميا ومفاوضا باسم المعتقلين السياسيين الصحراويين بالسجون المغربية، منع بقرار سياسي من التسجيل، كما قال، بجامعة الحسن الثاني بالمحمدية لسنة 2007، يتابع دراسته حاليا بالمعهد العالي

تعرض للإعتقال خمس مرات بسبب مواقفه الداعمة لحق تقرير مصير الشعب الصحراوي، ينعن بزعيم انفصالي الداخل الذي تشعب بفكر تقرير مصير الشعب الصحراوي مما جر عليه ويلات التضيق والقمع ولا يزال، من قبيلة أسا غير المنتمة لمنطقة النزاع، ورغم ذلك فهو يعتبر أن الصحراوي ليس الذي ينتمي إلى منطقة محددة وإنما انتماء هوياتي، استمر ضد التيار، لم يقبل أي حل ينجمه من الإعتقال والسجن، إنه علي سالم التامك الذي ولد بأسا عام 1973، وحاول سنة 1993 التسلل إلى التراب الجزائري رفقة رفاق له، غير أنهم تم القبض عليهم، حيث سيتم الحكم عليهم بخمس سنوات سجنا قبل أن يتم تخفيضه إلى سنتين، ليستفيد بعده من عفو الحسن الثاني سنة 1994. سيعود إلى السجن مرة أخرى، إثر إعتقاله سنة 1997 قبل أن يتم إطلاق سراحه. كان كاتباً عاما لدى وزارة الداخلية بـ"أسا" قبل أن يتم نقله إلى مكناس بسبب أنشطته السياسية بالصحراء، وسيحرم من راتبه الشهري ومن جواز سفره، قبل أن يترك عمله بصفة نهائية. وفي سنة 2002 سيدان فراشه بملوودة إختار لها إسم «ثورة» ليصطدم مرة أخرى بوزارة الداخلية التي منعت تسجيلها بدعوى عدم وجود إسمها ضمن قائمة الأسماء المسموح بها، سيتم إعتقاله في غشت 2005 بالرباط، بعد محاولته طلب سجل السوابق العدلية، حيث سينقل إلى الدار البيضاء وبعدها إلى أكادير لتصدر المحكمة في حقه حكما بسنتين سجنا نافذا، لكنه استفاد من قرار العفو

أمينتو حيدر، اللبوة غير المروضة

أن يتم الإفراج عنها في 19 يونيو 1991. ولم يحدث أن تلقت تفسيرا رسميا بشأن إختفائها. هي اليوم في الأربعينيات من عمرها تواصل الكفاح من أجل حقوق الإنسان في الصحراء، من خلال الوسائل السلمية وتعد المرأة الوحيدة بالصحراء الممثلة لصوت المعارضة منذ عهد الحسن الثاني، لم يصلها اليوم خط الحوار مع المخزن رغم تغيير أجواء الحكم بالملكية، بل نالت السجن كما في السابق، وذلك في دجنبر من سنة 2005. قبل أن يتم الإفراج عنها بنابر 2006، مسارظلت معه أمينتو حيدر متشبثة بمواقفها الراديكالية، كما تواصل معركتها من أجل ما تؤمن به وضد ما تراه خرقا لحقوق الإنسان بالصحراء، نالت عدة جوائز دولية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وتعتبر من أبرز الناشطين الصحراويين المدافعين عن أطروحة حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، هي عضو تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان الصحراوي المنوع من التأسيس، نقلت ملفات حقوق الإنسان بالصحراء إلى العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات الدول الأجنبية كالبرلمان الأوروبي والأمريكي والسويد وجنوب أفريقيا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، كما حصلت على العديد من الجوائز الدولية الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان منها جائزة «اندرى ساخاروف» لحقوق الإنسان من البرلمان الأوروبي، وعلى جائزة الورد الفضية لسنة 2007، التي تمنح سنويا من قبل منظمة صوليدار الدولية، للإحتفاء بالإنجازات العظيمة لأفراد أو منظمات ناشطة في النضال من أجل العدالة الاجتماعية.

إعتبرت بمثابة السفيرة المتجولة لبوليزاريو الداخل بعد حصولها على جواز سفرها سنة 2005، حيث بقيت بدونه 15 سنة، ونالته بفضل تدخل منظمة العفو الدولية، طالما إعتبرت أن الجبهة هي الممثل الشرعي للصحراويين، رافضة طرح الحكم الذاتي كما وجهت إنتقادات حادة للمجلس الإستشاري للشؤون الصحراوية، ترى ما سر صمود لبوة الصحراء؟ وهي التي قالت ذات يوم في وسعك أن تقتلني، ولكن لا يمكن أن تقتل قناعاتي أبدا!



رأت النور سنة 1967 بالصحراء، متصلة صلابة المرأة الصحراوية من زعماء الجيل الجديد بالصحراء، لم يسبق لها أن زارت تيندوف، لازالت أخطار قناعتها تطاردها وأولادها، تحاول ما أمكن جذب إهتمام المنظم الدولي إلى قضيتها، عبر سفرها الدائم للقاء المنظمات الدولية، حياة النضال والمعاناة جعلها نائبة الصحراء

بإمتياز ما بين العهدين، فهي لبوة الصحراء كما يحلو للنشطاء الصحراويين مناداتها. كانت من جيل الستينات الذي تشعب بالكفاح السياسي للصحراويين، إسمها الحقيقي أمينتو حيدر، سيكون أول إصطدام لها مع الأمن المغربي إبان مشاركتها منذ العشرينيات من عمرها في عدة مظاهرات وأحداث، أدت بها إلى الإعتقال سنة 1987 رفقة 70 فردا عدة زيارة لجنة للامم المتحدة إلى الصحراء، وقالت أنها إختطفت من قبل أجهزة الإستخبارات المغربية دون سبب ودون محاكمة، وتم نقلها إلى عدة مراكز إعتقال سرية، قبل

أحمد السنوسي: الضان المشاكس



ستظل الدولة المغربية تقمع كل ما من شأنه أن يساهم في الدفع بالديمقراطية إلى الأمام؟

بالدار البيضاء، معتبرا صوته صوت المهمشين والمضطهدين، الذي لم تستطع السلطات تكبيله، رغم تهديده بالقتل على حد قوله أكثر من مرة، وعلى إمتداد أزيد من عقدين من الزمن ظل بزيم مشاكسا غير أبه بقبود وضغوطات من تزعجهم كلماته التي مست قضايا وملفات محصنة بخطوط حمراء، يصعب تجاوزها في السابق، إستم بزيم في سخريته وإستمر معه الحصار على حرية التعبير والحق في التواصل حتى في عهد الملك الشاب، وهو ما دفع بالعديد من النشطاء الحقوقيين التفكير في تأسيس لجنة للعمل على رفع الحصار عنه، لكن دون جدوى، ليتأكد له أن هناك أبادي خفية قوية لن تترك لبزيم أية فرصة للظهور، وأقع تجاوزت معه قضية بزيم حدود المغرب، لتتصدر كل تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، دون أن تابه السلطات لذلك، فإلى متى سيظل بزيم محروما من التعبير ومن التواصل مع جماهيره؟ وإلى متى

إستبشر الكل خيرا مع ظهور مقولة "العهد الجديد" في جعل العديدين أحرارا طلقاء فيما يعبرون عنه ويؤمنون به، غير أنه سرعان ما تأكد لهم أن أبادي القمع والتشريد لازالت تراوح مكانها، ومن هؤلاء الفنان الساخر أحمد السنوسي الملقب بـ"بزيم"، الذي لم تنته محنته مع السلطات المغربية منذ زمن الحسن الثاني، وظل لوحده وبحجرته التي تبدو للبعض كرمص حي يخشى من ورائها أن تقتلع جدره، يصارع لوحده ضريبة الحصار المفروض عليه في وسائل الإعلام والقاعات العمومية قرابة عقدين من الزمن، بسبب فضحه للسيااسات المتبعة بالمغرب، فلوحاته الإبداعية ومشاهده المثيرة للسخرية في حق السياسيين والمسؤولين المغربية جعلت بزيم الفنان العدو رقم واحد بالملكية، فقد رفض أن يكون رعية تصفق لأوامر السلطة، كما امن بزيم بضرورة فضح الدسائس والسياسات العشوائية، معتبرا أن منعه هو خوف من الفضح ليس إلا. فهو ابن الطبقات الفقيرة الذي ولد بالجديدة لينتقل للعيش في أحد الأحياء الشعبية

هل صحيح أن العرف الأمازيغي يقصي النساء من الإرث؟ وماهي حدود السلطة القضائية لإزرفان؟ وماطبيعة الأشخاص الذين يتم إقصاؤهم من الإرتفاع من الأراضي الجماعية؟ وماهي الممنوعات في تقسيم هذه الأراضي؟

نساء أيت مكيل يتبرأن من الأعراف الأمازيغية، إن كانت تمنع، في حقيقتها، الإناث من حقوقهن المشروعة



ذلك وجب إسقاط حقه، وإذا كان المبدأ يقضي بعدم الكراء والرهن، فهناك استثناء وارد على هذا المبدأ يتعلق بالشيوخ والأرامل الذين لا يستطيعون أن يستغلوا بأنفسهم أو بواسطة أبنائهم الأنصبة الممنوحة إياهم، هؤلاء يمكن أن يؤدي لهم حق إيجار حظوظهم لمدة لا تتجاوز سنة، أو الاستفادة من المساعدة الجماعية تأويزا، بعدها ينبغي الحصول على إذن جديد لتجديد عقدة الإيجار. وإذا كان هذا الإذن في السابق، حسب الأعراف يصدر عن اجتماع عام للجماعة، فإنه أصبح في السنوات الأخيرة يصدر عن السلطة المحلية.

التداخل بين مهام السلطة المحلية والقضاة ومجلس الوصاية بشأن تدبير نزاعات حول أراضي الجموع

كما أن المنازعات القائمة بين جماعة وفرد يدعي حقوق خاصة به في أرض جماعية، فتعترف وزارة الداخلية في أشغال وتوصيات المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية، المنعقدة بالرباط يومي 5 و 6 دجنبر 1995، أنها لم تتم تسويتها القانونية كالترامي ودعاوي التصرف، وعلى القاضي في مثل هذه الأحوال القيام بإجراء بحث للتأكد من الصيغة الجماعية للأرض المتنازع حولها، فإذا كانت لها صبغة جماعية ولم تتم تسويتها القانونية (حرم الدوار، أرض الرعي المشتركة، المحلية)، فعليه أن لا ينص على ذلك في حكمه وأن يستخلص من هذه الحالة ما يترتب عن ذلك من نتائج. وفي تسمانها للأحوال التي يمكن للجماعات الأصلية أن ترفع فيها أمام المحاكم بدون إذن مجلس الوصاية، فينص الفصل الخامس من ظهير 27 أبريل 1919 على أن الجماعات الأصلية، يمكنها أن تتعرض بدون رخصة من الوصاية على طلب التحفظ الذي يقدمه الغير، أما الدعاوي المتعلقة بحماية العقارات الجماعية ضد الترامي أو التصرف، فإن حصول الجماعة على إذن الوصي بإقامتها أمر ضروري لأنه لا يمكن الاستغناء عنه، وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من الفصل الخامس من ظهير 6 فبراير 1963، حماية لحقوق الغير من التجاوزات التي يمكن أن تصدر عن نواب الجماعة، ببر الظهير ذلك، وفي حالة نشوب نزاع يهم الجماعات الأصلية، فينص المنشور المؤرخ في 12 مارس 1962، على أن من واجب القضاة الرجوع إلى السلطات المحلية، لاستفسارها والحصول على جميع المعلومات منها والتي من شأنها أن توضح لهم الأمر، كما يتوجب على السلطة المحلية، وبالأخص القواد، أن يكونوا على إطلاع تام بحقيقتنا القضايا قصد إفراد القضاة في هذا الإطار، وأن يقدموا كل المستندات القانونية التي من شأنها توضيح جوانب الموضوع المتنازع بشأنه، حيث أنه يظهر من خلال بعض الأحكام الصادرة في القضايا التي تهم الأراضي الجماعية، أن القضاة كثيرا ما يلتبس عليهم أمر الأملاك الجماعية وأملاك الخواص، الشيء الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى إصدار أحكام مجحفة بحقوق الجماعة المالكة ويعرض مصالحها للضايغ، سيما في حالة نزاع ملكية أو تفويت بدعوى المصلحة العامة، وهذا ما يستدعي، حسب توصيات المناظرة الوطنية المذكورة، من وزارة العدل التدخل لتتهيأ قضاة متخصصين في القضايا العقارية بصفة عامة.

التربة داخل في الحسيان، بحيث سيؤدي بالجماعة أثناء عملية التقسيم إلى أخذ جودة التربة بعين الاعتبار، عندها تكون الحظوظ في التراب الحيد أصغر مساحة من غيرها. وتجدر الإشارة كذلك إلى إمكانية إعطاء كل رب عائلة نصيب من كل نوع من التربة أي نصيب سقوي وآخر بوري، هذا، وإذا ضمن القدر الحيوي لكل عائلة، فإن نفس المساحة الخاضعة للتقسيم يجب الاحتفاظ بها إذا كان ذلك ممكنا بعد التقسيم وإلا فيحفظ بالباقي فقط، سيما وأن الجزء المحتفظ به سوف يمكن الجماعة من إقامة بعض المشاريع، كما سيتيح لهم منح نصيبهم لأفراد الجماعة، أي أرباب العائلات الذين عادوا للإقامة بجماعتهم، كما يمكن للجماعة كذلك أن تستفيد من كراء الجزء المحتفظ به كوسيلة لتنمية حياضها الخاص، مع العلم أن الكراء في هذا المجال يتم بإذن من الوصي، الذي تبرم عقدة الكراء بينه وبين المكتري بعد إجراء التسوية.

ما طبيعة الأشخاص الذين يتم إقصاؤهم من من الاستفادة من الأراضي الجماعية؟

أما عن الأشخاص الذين يتم إقصاؤهم من التقسيم، فهم أفراد الجماعة الغائبون عنها أكثر من سنة، أما الذين يتغيرون بصفة مؤقتة تاركين عائلاتهم بعين المكان فيحفظ لهم حقوقهم، كما الأفراد الذين حصلوا على نصيبهم من الأراضي الجماعية، بعد أن قضت المحكمة بذلك، إلا إذا لم تكن لهم وسيلة لكسب معيشتهم، كان يفقدوا حقوقهم التي كانت مصدر عيشهم فيما قبل، وكذلك الأمر فيما يخص ورثتهم يطبق عليهم نفس الحكم.

من هم المشاركون في تقسيم أراضي الجموع؟

كما يقبل للمشاركة في التقسيم مع أفراد الجماعة، أولئك الذين رجعوا إلى القبيلة ابتداء من السنة الفلاحية الأولى الموالية لتاريخ رجوعهم، كما الجانب الذين تمتعوا من طرف الجماعة بنفس الفوائد التي يتمتع بها أفراد الجماعة، وساهموا في التكاليف المشتركة، وذلك خلال مدة تفوق عشر سنوات. ويمكن للجماعة بعد ضمان المقدار الحيوي للأفراد من أرباب العائلات، أن تقبل الموظفين والعسكريين الذين تركوا عائلات في القبيلة تحت كفالتهم، وكذلك الأمر بالنسبة للطلبة.

وفي حالة وفاة فرد كان له الحق في التمتع بنصيبه، فإن حقه ينقل إلى زوجته وأولاده الذين لم ينالوا نصيبا بعد ويبقى هذا الحق لزوما مشاعا بينهم، وفي حالة إذا لم يكن للمتوفي صاحب الحق لا زوجة ولا أبناء فيجب منح نصيبه لفرد آخر من الجماعة لا ينصب له بعد الإعلام عن إفراده، هذا، ففي كل سنة أو سنتين، حسب ما تراه الجماعة، تسلم لرؤساء الجماعات المقبولين الأنصبة المعلن عن إفرانها أو التي أخذت من الجزء المحتفظ به، أما في الحالة التي يدخل فيها أفراد الجماعة تحسينات على الأرض، التي كان يشغلها من قبل، فينبغي بقدر الإمكان إضافة تلك التحسينات إلى نصيبه عند وقوع تقسيم جديد، وإن تعذر ذلك فإن الحائز الجديد يؤدي لمن قبله قيمة هذه التحسينات حسب ما يراه الحبير الذي تعينه الجماعة.

ماهي الممنوعات في تقسيم الأراضي الجماعية؟

يمنع منعاً كلياً، بيع أو كراء أو رهن النصيب الذي يتصرف فيه كل فرد من أفراد الجماعة، ومن خالف

القروية من جهة أخرى. وهي الرسالة التي تستند عليها نساء أيت مكيل للنتشيت بحقوقهن. وكانت الرسالة المذكورة، تعتبر القواعد العرفية التي اعتمدها الجماعات النيابية للنت في بعض القضايا المعروضة عليها، لا ترقى إلى مستوى النص القانوني الذي نظم اختصاصات مجلس الوصاية وأعطاه الصلاحية في اتخاذ القرارات المناسبة، طبقاً للفصلين الرابع والخامس عشر من ظهير 27 أبريل 1919 المنظم للأراضي الجماعية، وعهد إلى السلطات المحلية والجماعة السلالية العمل من أجل مواصلة إجراءات التنفيذ طبقاً للفصول السابقة الذكر. وحفاظاً على مصداقية قرارات مجلس الوصاية وتسهيلاً للمهام الموكولة إليه، تعهدت الرسالة بالقيام بحملة تحسيسية لفائدة نواب الجماعات السلالية المتواجدة بنفوذ تراب أيت بوسي من أجل شرح توجهات وأهداف المجلس الذي يسعى، حسب الرسالة المذكورة إلى الرقي بالمرأة القروية إلى المستوى المطلوب، باعتباره قرارات المجلس، في هذا الأمر نهائية وغير قابلة للطعن.

أراضي الجموع بين التقسيم والخصوصية

يذهب محامي متخصص في أراضي الجموع، فضل عدم الكشف عن اسمه، إلى أن العرف الأمازيغي، في حقيقته، يورث المرأة الأمازيغية إسوة بالرجل، فيما يخص ممتلكات الأقارب، أما أراضي الجموع، فلم يقل فيها المشرع الأمازيغي أي شيء، مادامت الأرض لا تخضع للتقسيم، وقد يقع ذلك في حالات نادرة، سيما بعد لجوء القبيلة إلى تخصيص بعض المساحات منها للحرث أو بناء مقرات السكنى، وفي كلتا الحالتين، يكون التقسيم على مستوى الخيمة، ولا يصل إلى مستوى كل فرد على حدة، أيكون ذكراً أم أنثى. فالقبائل، حسب العرف الجاري به العمل، في جل أنحاء المغرب، تتباشر مرة في كل سنة أو ثلاثة سنوات على أقل تقدير، تقسيم أراضي الخيرية على "الخيمات"، ويمثلها في ذلك الرجال الأكبر سناً أو الأراذل، حيث تنال كل خيمة واجباً متناسبا مع وسائل الحرث لديها، في بعض المناطق وبالتساوي في الحظوظ في مناطق أخرى، وكذلك فيما يتعلق بالرعي. ولكن يبقى هذا التقسيم غير دائم، وإذا كانت أراضي الجموع غير قابلة للبيع أو التحويل أو الخصخصة والتقسيم الدائم، يقول مسؤول في مديرية الشؤون القروية، فإن إخضاعها للقوانين المعمول بها في البلاد، وخاصة مقتضيات ظهير 27 أبريل 1919 المعدل والمتمم بظهير 1963 رقم 1-62-179، هو الذي طرح إشكالية إستفادة أو عدم إستفادة الأنثى من التعويضات أو السومة الشرائية لهذا النوع من الأراضي أو بقصد الإرتفاع الدائم وهو ما دفع بوزارة الداخلية إلى إيجاد سبل قانونية لمعالجة الإشكالية، بناء على توصيات لجنة الأفاق المستقبلية المنعقدة عن المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية المنعقدة بالرباط يومي 5 و 6 دجنبر 1995، بعدما أثار تقسيم أراضي الجموع عدة إشكالات قانونية، وخلق عدة عراقيل أمام الإستغلال الأمثل لهذه الثروة الجماعية، في إطار مسلسل التنمية الاقتصادية، سيما وأن هذه النقطة المتعلقة بموضوع التقسيم بين النقط الساخنة، خلال مناظرة دجنبر 1995، وأثيرت خلالها عدة إشكاليات تتعلق بنزوي الحقوق وطرق التقسيم والمعايير التي يجب أخذها بعين الإعتبار، إلى غير ذلك من المحاور. وكان ظهير 1919، ينص في فقرته الثالثة من الفصل الرابع، على أن الأراضي الجماعية، يمكن أن تكون موضوع تقسيم، وذلك إما بطلب من جمعية النواب أو بمقرر من مجلس الوصاية، بمقتضاه يعطى لكل رب عائلة من العشيرة حق دائم في الإرتفاع، هذا الحق الذي طبيعته لا يقبل التنازل، كما لا يمكن تفويته أو حجزه إلا لفائدة الجماعة نفسها، وتنفيذاً للمقتضيات الواردة عبر فقرات الفصل الرابع من الظهير الألف الذكر، فقد تم وضع ضابط عدد 2977 المؤرخ في 13 نونبر 1957، والذي تم بواسطته تحديد الشروط والكيفيات التي عن طريقها تتم عملية تقسيم الأراضي الجماعية. فتمتعا لما جاء به هذا الضابط من تعليمات في هذا المجال، فإن التقسيم لا يستفيد منه إلا أرباب العائلات، يعني الرجال المتزوجون منذ ستة أشهر على الأقل أو أراذل أفراد الجماعة اللواتي لهن ولد واحد ذكر على الأقل، فهؤلاء هم الذين لهم الحق في الحصول على حظوظ متساوية المساحة، اللهم إذا كان نوع

في وقفة أمام قيادة إركلاون جماعة تكريكير بازرو، احتجت نساء قبيلة أيت مكيل، يوم 16 يوليوز الفائت، على قرار نواب أراضي الجموع، القاضي بعدم توريث النساء. محذرة من خطورة الأمر على النسيج الإجتماعي القبلي. وكانت النساء المنتديات لذوي الحقوق السلالية، لجماعة أيت الطالب أوسعيد، أيت فاصكا، جماعة بنصميم بازرو، قد رفعن تظلماتهن، إلى السلطات المحلية وإلى وزارة الداخلية، وخاصة مجلس الوصاية التابع لمديرية الشؤون القروية، وكذا إلى القصر، على ما يزيد من سنة، دون تلقي أي جواب. وكانت الجهات المختصة، في نادر الأحيان، تجيب شفويا، بكون العرف الأمازيغي، المعروف في المنطقة، لا يورث الإناث، كما هو جاري به العمل بشأن الذكور. رسائل المتضررات من نساء أيت مكيل، تتبرأ من العرف، مادام في حقيقته يقصي المرأة من حقوقها المشروعة، منذ إقرار الظهير البربري من طرف الإستعمار البغيض، أصبحنا، حسب الأعراف المقبته المعمول بها، مهضومات الحقوق، لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف، وتم استثناءنا نهائياً من الإستفادة من حصص أراضي الجموع التابعة لجماعتنا السلالية، قبل أن تضيف النساء في رسالة تظلمية وجهت يوم 22 نونبر 2007 إلى وزارة الداخلية هذه الأراضي الخاضعة لقوانين عدم التفويت للغير، كما تنص على ذلك تشريعات مجلس الوصاية. مطالبة الوزارة بضرورة ضمان حق المتضررات في كل تعويض إسوة بالذكور محملة إياها ما قد ينتج من مخلفات سلبية على نفويت جزء من أراضي جموع منطقة بوجيغيع. وكانت الرسالة ذاتها، عبارة عن تعرض موجه إلى الجهات الوصية. وتستند النساء في ذلك إلى كون قوانين الإستعمار البائد قد ولت، على حد تعبير رسالة تظلمية أخرى مصحوبة بعريضة احتجاجية، بعثت بها المتضررات إلى مختلف أجهزة الدولة المعنية، وأن الأعراف والعوائد التي أقرها الظهير البربري، باستثناء المرأة من كل الحقوق، قد تم حموها، وأن الشريعة الإسلامية السمحاء، ومدونة الأسرة، والقرار الوزاري (2002/7192)، قد أعادت الأمور إلى قاعدتها الأساسية وأصبح للمرأة دورها ومكانتها، إلا أن الإستثناءات قائمة، فيما يتعلق بأراضي الجموع. مبديات رفضهن للقرار التعسفي المستثنى للمرأة القروية، من قبل نواب الجماعات، باسم العرف، الذين يخضعون لأوامر بعض ذوي النفوذ، وكانت الجماعة السلالية قد تلقت تعويضاً مسبقاً، يوم 7 يوليوز 2008، من أصل 3 مليار وثمانمائة مليون عن 40 هكتار من أراضي بوجيغيع التي تم تخصيصها لبناء المركب الرياضي، ووكالة الماء الصالح للشرب (أونيب)، ومحكمة عسكرية، وتم تقسيمها على الذكور (أبناءهم وأحفادهم أيضاً)، بعد ماتم إقصاء الأراذل ذوي الذكور والإناث وذوي الإحتياجات الخاصة وخاصة المعاقين، وذلك على الرغم من توصل السلطات المختصة بشكايات النساء ونواب دواوير أخرى تم إقصاءها.

هذا ويبلغ إجمالي الأراضي الجماعية بالمنطقة ما يقارب 25 ألف هكتار، من المساحة الإجمالية لقيادة تكريكير (مساحة قدرها 671.18 كيلومتر مربع)، بكثافة سكانية 17132 نسمة (10849 لجماعة تكريكير، 6283 لجماعة بنصميم)، تضم جماعتين محليتين، جماعة بنصميم، المكونة من قبائل، أيت عرفة تكريكير، أيت فاصكا، أيت موسا عدي، أيت الطالب عفا، شرفاء زاوية بنصميم، أيت يعقوب، وجماعة تكريكير، التي تقع في ترابها كل من القبائل، أيت حيا أوعلا، أيت قصو ادحو، أيت اعمر أو علي، أيت بنعنو، أيت حمو أوبوهو وأيت علا.

إيست مكيل، يستندن على مراسلة وزير الداخلية إلى إيست بوسي للمطالبة بحقوقهن إسوة بالذكور

وعلاقة بالموضوع، فقد سبق لوزير الداخلية، أن رد على شكاية بعثت بها نساء من قبيلة أيت بوسي، كانت هي الأخرى متضررات فيما يتعلق بالأراضي الجماعية، وضحت فيها الوزارة المذكورة موقف مجلس الوصاية من حقوق الورثة الإناث، القاضية بتمكين المرأة من حقوقها في الإرث إسوة بالورثة من الذكور، وأنه خلافا للعرف المحلي بأيت بوسي الذي أقصى المرأة في حالات معينة، على حد تعبير رسالة الداخلية، فإن مجلس الوصاية، قد دأب خلال السنوات الأخيرة، على اتخاذ قرارات تمنح المرأة نصيبها فيما خلفه والدها أو زوجها من أراضي جماعية، عملاً بمبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، وحفاظاً على استقرار ومراعاة الوضع الإجتماعي للمرأة

فاطمة العقيوي، عن جمعية نساء أوكماس للتنمية البشرية والمحافظة على البيئة، لـ "العالم الأمازيغي"

نطالب بتمكين المرأة من حقوقها إسوة بالرجل، كما كان معمولا به في العرف الأمازيغي الحقيقي وليس المشوه

العرف مبدئيا. علما أن هناك أراضي بيعت وتباع للأجانب، حيث تم مؤخرا بيع هكتارات أراضي لرجل الأعمال الإماراتي. فالبعض يستغل الالتباس الواقع في تدبير الشأن العام، من حيث ما إذا كان مستندا فيه على العرف أم على القوانين المخزنية. وما نجد التأكيد عليه، هو أن العرف، يعطي الحق للمرأة إسوة بالرجل، على اعتبار أن الأرض سلالية، والتقسيم الأنثى الذكر كانت تحكمه مصالح شخصية وغير عرقية.

● **فعاليات مدنية أمازيغية، تطالب بإعادة الاعتبار للعرف، ليس بذلك تساهمون، وأنتم من أبناء القبائل الأمازيغية، في إقراره؟**

● **إننا نعرف جيدا، أهمية العرف الأمازيغي في تماسك المجتمع، ففي إطار إزرفان "ما عمر المسكين يتكون فقير، لأن لها الأرض كايها، إما يدير كسيبا إما يحرق"، ونحن نفضل تطبيق العرف، وكلنا أمل في إحياء العرف الأمازيغي، في حقيقته، لا في تشويهاته، سيما وأن في إطاره لا تفوت ولا تباع الأراضي، ومع الأسف، أن هذا التقويت أو البيع لا يأخذ بعين الاعتبار الوضعية المادية للمواطن.**



فاطمة العقيوي

● **ما هي الخطوات المستقبلية؟**

● **ما نلاحظه، هو أن أسلوب الحوار لا يجدي شيئا، رغم استقبالنا مؤخرا من طرف عامل إقليم إفران، ولم يبق أمامنا سوى الاحتجاج، فستكون أشكالنا النضالية محطة إهتمام الرأي العام، في غضون الأسابيع المقبلة بالرباط.**

● **لماذا هذه الوقفة الاحتجاجية النسائية؟**

● **لقد جاءت هذه الوقفة الاحتجاجية المنظمة من طرف جمعية أوكماس للتنمية البشرية والمحافظة على البيئة أمام قيادة إركلاون، استنكارا للممارسات اللامواظناتية التي تظل المرأة القروية عرضة لها، ومن تملص السلطات المحلية من المسؤولية، إذ لم تقم بتحرير تقرير أو محضر، للإجتماع التي جمعنا وإياها بحضور نواب القبائل الستة، والوصاية التي يخضع لها هؤلاء النواب من طرف جمعية، خصوصا وأنه قد تم إلحاق دوار سبع، ظلما، ضمن الدواوير ذات الحقوق، وهي عائلة تربطها برئيس الجمعية ذاتها قرابة عائلية، ومصالحة انتخابية. وبذلك حمل بعض المسؤولية للسلطات المحلية بما فيها القيادة، قبل خوض أساليب احتجاجية على المستوى الوطني، من أجل إسماع صوت الإناث اللواتي تم إقصاؤهن من الإنتفاع والتعويض عن الأراضي الجماعية الكائنة في منطقة بوجيغ بارزو إقليم إفران، وذلك بدعوى أن الأعراف الأمازيغية، لا تورث النساء في مثل هذه الممتلكات. ومن خلال هذه الوقفة ورسائل التظلم التي بعثت بها المتضررات، على شكل توقيعات، تطالبن بتحسين وضعية المرأة داخل الأراضي الجماعية وإشراكها في عمليات الإنتفاع والإنتاج، اعتبارا للأوضاع التمييزية التي تطال النساء. ونحن إذ نطالب بإعادة النظر في الضوابط والمعايير المصدرة لأحكام محكمة في حق الإناث. ولأسف، فإننا نحن نساء أيت فاصكا، اللواتي وقعن ضحية أعراف وضوابط ذكورية، تارة باسم نواب الجماعة وتارة أخرى بمقررات مجلس الوصاية، نطالب، من خلال الأشكال النضالية التي خضناها، بتمكين المرأة من حقوقها في الإرث إسوة بالرجل، كما كان معمولا به في العرف الأمازيغي الحقيقي وليس المشوه. كما يؤكد، شكلا، القرار الوزاري الصادر سنة 7192/2002.**

● **لكن مجلس الوصاية أقر باعتباره سلالته بخيلة، بناء على قرار نيابي لجماعة أيت الطالب أوسعيد؟**

● **إلى حد الآن لانعرف المعايير والضوابط التي اعتمدها مجلس الوصاية، ثم إن أحد المترامين على هذا الملف، وأحد الضالعين في تزوير هذا الملف كان في السابق موظفا في المجلس ذاته وقد استغل علاقته ونفوذه، للقيام بهذا التزوير، في اتجاه إرضاء الأطراف التي ساعدته في حملات إنتخابية سالفة، وهو الشخص الذي وقع قرارا، بصفته كان حينئذ مديرا لمديرية الشؤون القروية بالرباط، القاضي، بإبعاد سلالتنا من حقوق التمليك، وقد اعتمد المجلس في ذلك في إصدار قراره النهائي، على حجة عدم توصله بالطعن في هذا الشأن، في حين أن سلالتنا لم تبلغ بأي قرار. وتم طبع الملف إداريا، في الخفاء، دون علمنا به. وبعد أن توصلنا بهذا الخبر من طرف بعض الأقارب، وليس إداريا، قمنا بالطعن، إلا أن الملف رفض بدعوى أن الأجال قد فات على ذلك.**

● **كيف تدبير قضية الورثة في المنطقة، سيما بخصوص أراضي الجموع؟**

● **بالنسبة لأراضي وممتلكات الخواص، فالإرث يكون على طريقة الشرع، أي النصف للأخوات مثلا، وكل ما ينطبق من الحالات الشرعية على الزوجات والأمهات، أما فيما يخص الأراضي الجماعية، فما دامت كذلك، فهي غير قابلة للبيع ولا للتفويت، كما أن التقسيم للإنتفاع، فكان يتم على مستوى "الخدمات" الكبيرة، بنسائها ورجالها، قاصرين كانوا أو بالغين، وعندما تزوج، فتاة مثلا، فإنها تنتقل، إلى الخيمة، التي لها، سواء في نفس القبيلة أو في قبائل أخرى، ما يجعلها فردا من أفرادها، ويسري عليها، ما هو معمول به في بيت زوجها.**

● **أبكون بذلك المشكل قد اختلقتة الجهات التي قامت ببيع الأرض، خارج عن أعراف القبائل؟**

● **المشكل، تم ابتداعه من قبل أطراف، كانت محسوبة في السابق على وزارة الداخلية، وتريد استعادة مجدها ومصالحها، على حساب أبناء القبائل.**

● **كيف تقرا النزاعات حول تقسيم تعويضات عن الأراضي الجماعية بقبائل أيت مكيل؟**

● **أراضي الجموع تقارب مساحتها 25 ألف هكتار، تمتد على أراضي أففاق، بوجيغ، بوتعريشت، تم بموجب قرار مجلس الوصاية، بيع 40 هكتار بسومة شرائية 3 مليار وثمانمائة مليون، وتم توزيع مبالغ 600 مليون خاصة بالأرض المخصصة لبناء المركب الرياضي، ووكالة الماء الصالح للشرب (أونيب)، ومحمية عسكرية، فنشوب النزاع، ليس فقط من حيث إقصاء النساء، بل ناتج أيضا عن إقصاء أحد الدواوير (دوار أيت عكي) الضاربة في القدم بالمنطقة من حقوقه، في مقابل انتفاع جماعة لا علاقة لها بهذه الأراضي، ذات التحديد الإداري 293 المورخ في 19 نوفمبر 1998، وقد سبق للجماعات ذات الحقوق أن تناقشت لدى القضاء وتم إصدار قرار عن مجلس الوصاية ينفي أية صفة سلالية عن هذه الجماعة، بناء على القرار النهائي لجماعة أيت الطالب أوسعيد بنصميم بتاريخ 13 غشت 1997، وقد سبق للسلطة المحلية كذلك أن قامت بالإجراءات المصاحبة بطرد المترامين على هذه الأراضي، إلا أنها عادت، وهي نفس السلطة، بإيعاز من شخصيات ذات نفوذ بالمنطقة لتمتعهم بالتعويضات المخصصة لذلك كما يدخلو للي بغا، ويخرجو للي بغا، واحتسبت كجماعة أصلية، متساوية مع باقي السلال من حيث الأنصبة، في مقابل إقصاء جماعة أصلية، بدعوى أنها جماعة دخيلة.**

● **إن المشكل ليس فقط عدم توريث النساء، بل يتجاوز إلى استعمال النفوذ لصالح جماعة سلالية ضد أخرى، ويؤكد ذلك على غياب الشفافية، كما أن المشاريع المنجزة على تلك الأراضي، هي الأخرى ملتبسة، من حيث المساطر والضوابط القانونية المنبثقة في إنجازها، وهذا مشكل تم ابتداعه، للنيل، أولا من النظام القبلي وثانيا من أجل تثبيت سلطة النفوذ العائلي. وهناك عائلات لم تستفد هي الأخرى، بما فيها عائلة معاق، كما هو الشأن بالنسبة للأزامل واليتامى. سيما وأن المرأة الأمثلة، تتمتع حسب العرف الأمازيغي، بحقوقها كاملة، وما يجب توضيحه هو أن النفوذ ومطامع انتخابية، هو من ولد هذا الإنشاك.**

جمعية سكان جبال العالم

تطالب بإعادة النظر في الظواهر الإستعمارية

التنمية للمناقشة، قصد الوقوف على المحوقات البنيوية التي تحول دون خروج هذه المنطقة من الفقر، رغم ما تزخر به من ثروات طبيعية ساهمت ولا تزال، في دعم ازدهار غيرها من المناطق المغربية.

هكذا، وفي لقاء 17 يوليوز 2008 الذي تميز بحضور أزيد من 500 مشارك، وبناطير من منظمات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين من فلاحين ومربي الماشية، تم تدارس محاور

اختتاماً لأشغال ملتقى إيطو، طالبت جمعية سكان جبال العالم - فرع المغرب - من خلال توصياتها بإعادة النظر في الظواهر الإستعمارية التي ما زالت سائرة المفعول إلى اليوم والتي تحرم القبائل من الاستفادة من مواردها الطبيعية، مع حل مشكلة أراضي الجموع التي تحد من التنمية وفق العزلة عن جميع الدواوير المهمشة والعمل على استفادتها من التجهيزات التحتية، علاوة على العمل على الاستفادة من عائدات الموارد



تحدثت، صبيحة، في مواضيع "الغابة: الراهن والأفاق"، من تنشيط السيد محمد مخلص من مصلحة المياه والغابات بأزرو. آية إستراتيجية لحماية المياه ولأي تنمية، من تاظير السيد فاسي فهري عمر من مصلحة المياه بمكناس.

وقد قدمت هذه العروض للحاضرين صورة عن المنجزات وعن سياسة المصالح العمومية في تنمية المنطقة، مما أثار مناقشة صريحة من قبل الحاضرين.

في حين قدمت الأستاذة خديجة الحيزوني، زوالا، عرضا حول "إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية" الذي صدر في شتنبر 2007 قصد التعريف به وبأهميته بالنسبة للحقوق الأمازيغية. قبل أن يتناول الأستاذ فوكيك إبراهيم موضوع "شروط التنمية البشرية الهادفة"، مبرزا على ضوءها محدودية آثار السياسة التنموية للدولة على ساكنة الأطلس.

الطبيعية التي تستفيد منها المناطق الأخرى كالماء والخشب والمعادن بخلق صندوق لدعم برامج التنمية بالأطلس المتوسط والحد من سياسة السدود الكبيرة التي لا يستفيد منها سكان الأطلس المتوسط والعمل على بناء السدود التلية وتهيئة الأحواض المائية للرفع من الموارد المائية الجوفية والحد من تفويت العيون للشركات والتراجع عن استغلال مياه بن صميم وإيموزار كندر.

هذا وقد نظمت جمعية سكان جبال العالم - فرع المغرب - يوما دراسيا تحت عنوان "إشكالية التنمية بالأطلس المتوسط، جهة مكناس تافيلالت"، في ضيافة قبائل أيت علا إركلاون جماعة توكريكا بمنظر إيطو، دائرة أزرو. ويأتي هذا اللقاء في إطار تفعيل ميثاق ملتقى أمغاس بتاريخ 8 مارس 2008 الذي أقره ممثلون عن قبائل الأطلس المتوسط والجمعيات الثقافية والتنموية من نفس المنطقة، والذي أوصى بطرح إشكالية

لحو السعيد، أمغار الجماعة السلالية أيت عكي، لـ "العالم الأمازيغي"

المشكل لا يقتصر على عدم توريث النساء، بل يتجاوز إلى استعمال النفوذ لصالح جماعة ضد أخرى

● **لكن مجلس الوصاية أقر باعتباره سلالته بخيلة، بناء على قرار نيابي لجماعة أيت الطالب أوسعيد؟**

● **إلى حد الآن لانعرف المعايير والضوابط التي اعتمدها مجلس الوصاية، ثم إن أحد المترامين على هذا الملف، وأحد الضالعين في تزوير هذا الملف كان في السابق موظفا في المجلس ذاته وقد استغل علاقته ونفوذه، للقيام بهذا التزوير، في اتجاه إرضاء الأطراف التي ساعدته في حملات إنتخابية سالفة، وهو الشخص الذي وقع قرارا، بصفته كان حينئذ مديرا لمديرية الشؤون القروية بالرباط، القاضي، بإبعاد سلالتنا من حقوق التمليك، وقد اعتمد المجلس في ذلك في إصدار قراره النهائي، على حجة عدم توصله بالطعن في هذا الشأن، في حين أن سلالتنا لم تبلغ بأي قرار. وتم طبع الملف إداريا، في الخفاء، دون علمنا به. وبعد أن توصلنا بهذا الخبر من طرف بعض الأقارب، وليس إداريا، قمنا بالطعن، إلا أن الملف رفض بدعوى أن الأجال قد فات على ذلك.**

● **كيف تدبير قضية الورثة في المنطقة، سيما بخصوص أراضي الجموع؟**

● **بالنسبة لأراضي وممتلكات الخواص، فالإرث يكون على طريقة الشرع، أي النصف للأخوات مثلا، وكل ما ينطبق من الحالات الشرعية على الزوجات والأمهات، أما فيما يخص الأراضي الجماعية، فما دامت كذلك، فهي غير قابلة للبيع ولا للتفويت، كما أن التقسيم للإنتفاع، فكان يتم على مستوى "الخدمات" الكبيرة، بنسائها ورجالها، قاصرين كانوا أو بالغين، وعندما تزوج، فتاة مثلا، فإنها تنتقل، إلى الخيمة، التي لها، سواء في نفس القبيلة أو في قبائل أخرى، ما يجعلها فردا من أفرادها، ويسري عليها، ما هو معمول به في بيت زوجها.**

● **أبكون بذلك المشكل قد اختلقتة الجهات التي قامت ببيع الأرض، خارج عن أعراف القبائل؟**

● **المشكل، تم ابتداعه من قبل أطراف، كانت محسوبة في السابق على وزارة الداخلية، وتريد استعادة مجدها ومصالحها، على حساب أبناء القبائل.**

● **كيف تقرا النزاعات حول تقسيم تعويضات عن الأراضي الجماعية بقبائل أيت مكيل؟**

● **أراضي الجموع تقارب مساحتها 25 ألف هكتار، تمتد على أراضي أففاق، بوجيغ، بوتعريشت، تم بموجب قرار مجلس الوصاية، بيع 40 هكتار بسومة شرائية 3 مليار وثمانمائة مليون، وتم توزيع مبالغ 600 مليون خاصة بالأرض المخصصة لبناء المركب الرياضي، ووكالة الماء الصالح للشرب (أونيب)، ومحمية عسكرية، فنشوب النزاع، ليس فقط من حيث إقصاء النساء، بل ناتج أيضا عن إقصاء أحد الدواوير (دوار أيت عكي) الضاربة في القدم بالمنطقة من حقوقه، في مقابل انتفاع جماعة لا علاقة لها بهذه الأراضي، ذات التحديد الإداري 293 المورخ في 19 نوفمبر 1998، وقد سبق للجماعات ذات الحقوق أن تناقشت لدى القضاء وتم إصدار قرار عن مجلس الوصاية ينفي أية صفة سلالية عن هذه الجماعة، بناء على القرار النهائي لجماعة أيت الطالب أوسعيد بنصميم بتاريخ 13 غشت 1997، وقد سبق للسلطة المحلية كذلك أن قامت بالإجراءات المصاحبة بطرد المترامين على هذه الأراضي، إلا أنها عادت، وهي نفس السلطة، بإيعاز من شخصيات ذات نفوذ بالمنطقة لتمتعهم بالتعويضات المخصصة لذلك كما يدخلو للي بغا، ويخرجو للي بغا، واحتسبت كجماعة أصلية، متساوية مع باقي السلال من حيث الأنصبة، في مقابل إقصاء جماعة أصلية، بدعوى أنها جماعة دخيلة.**

● **إن المشكل ليس فقط عدم توريث النساء، بل يتجاوز إلى استعمال النفوذ لصالح جماعة سلالية ضد أخرى، ويؤكد ذلك على غياب الشفافية، كما أن المشاريع المنجزة على تلك الأراضي، هي الأخرى ملتبسة، من حيث المساطر والضوابط القانونية المنبثقة في إنجازها، وهذا مشكل تم ابتداعه، للنيل، أولا من النظام القبلي وثانيا من أجل تثبيت سلطة النفوذ العائلي. وهناك عائلات لم تستفد هي الأخرى، بما فيها عائلة معاق، كما هو الشأن بالنسبة للأزامل واليتامى. سيما وأن المرأة الأمثلة، تتمتع حسب العرف الأمازيغي، بحقوقها كاملة، وما يجب توضيحه هو أن النفوذ ومطامع انتخابية، هو من ولد هذا الإنشاك.**

رشيد الراخا، نائب رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي

تخصيص الحكم الذاتي للصحراء دون سواها، سيؤدي إلى التفرقة

الذاتي دون سواها ما رأيكم؟

● إذا ذهب المغرب في هذا الطرح أي تخصيص الحكم الذاتي للمنطقة الصحراوية دون سواها، فهذا ما سيخلق التفرقة من خلال التمييز بين مواطنين من درجة أولى ومن درجة ثانية، وهو تمييز جديد سيشهد الشعب المغربي، سيضاف إلى تمييز سبق أن جسد على أرض الواقع من خلال التسهيلات الضرائبية والمشاريع والأجرة المضاعفة والنقل والمنح للصحراويين... ومنحهم استقلال ذاتي دون سواهم سيجعلهم أكثر تمييزاً عن باقي المغاربة مما سيؤدي لظهور أطروحات انفصالية عند المناطق الأخرى، وأفضل وسيلة لتحقيق المساواة هو تعميم الحكم الذاتي على جميع جهات المغرب، غير أن الإصلاح الدستوري بعد موت فرانكو في 78 منح الحكم الذاتي لـ 17 جهة في كل البلاد الإسبانية، وطرح الحكم الذاتي للمناطق المغربية بأكملها دون استثناء هو الذي سيمكن من توزيع السلطة بين الملك والشعب، وهذا لن يتأتى إلا بالإرادة الملكية لما لها من صلاحيات دستورية.

● **مطلب الحكم الذاتي يطرح إشكاليات الخصوصية الثقافية واللغوية بالإضافة إلى مقاربات مؤسسية ودستورية، وأخرى تتعلق بنظام الضرائب، توزيع الثروات، حدود الحكم الذاتي، المسائل الأمنية، السياسة المالية، هل تمتلكون تصور شامل لهذا المطلب؟**

● بالطبع املك تصوري الخاص، والديمقراطية هي فتح نقاش بين كل مكونات وهيئات المجتمع المدني لتحقيق الإجماع المنشود، وهنا أحبي مبادرات كنفدراليات الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب لعقد لقاء دولي حول موضوع الكنفدراليات والحكومات الذاتية بالعالم والمغرب، لعرض التصورات، وفتح ورشات عمل لإعداد مشروع وتصور شمولي، ويجب على المناطق الأخرى السير في نفس الاتجاه ليعبر المناضلون المهتمون عن أفكارهم ووسائل النهوض بمناطقهم. كما يجب ألا ننسى أن هذا الحكم الذاتي الذي نريد تعميمه لكل مناطق المغرب ليس غاية بل وسيلة لتحقيق تنمية حقيقية ونضام بين كل الجهات والأكيد أن التنمية والديمقراطية تتكاملان ولا يمكن تجزئتهما.

أجرى الحوار: عبد النبي اسالم.
نقلا عن تمارغا بريس

هذا المنحى لحأت إليه كأفضل وسيلة للتخلص من النزاعات والحروب الأهلية بسبب الدين واللغة والجنس، وأكثر من ذلك ففكرة منح الحكم الذاتي للمناطق، هي في عمقها الوسيلة الوحيدة للقضاء على الإرهاب، وهنا لا بد من التأكيد على أن الفقر ليس هو المسبب الحقيقي في ظهور هذا الإرهاب بالمغرب، كما يدعي فقهاء السياسة وأساتذة علم الاجتماع، لأنه لو كان الأمر كذلك لكان الأمازيغ إرهابيين لأن المناطق الأكثر فقرا استنادا إلى الإحصائيات الرسمية هي المناطق الأمازيغية، ودائما حسب إحصائيات الدولة المغربية قمدية الدار البيضاء هي الأكثر غنا وبها ظهر الإرهاب وانتعش، والذي يجعل الشباب يسير وراء هذه الأفكار المستوردة من الشرق، هم أولئك الذين فقدوا الارتباط بهويتهم عبر تهجيرهم من القرى إلى المدن، بمعنى أننا إذا استطعنا أن نخلق حيوية سوسيواقتصادية دية بهذه المناطق والإهتمام بلغتها وثقافتها، فإن هؤلاء المواطنين سيقفون بهويتهم أينما حلوا وارتحلوا وسيستشبهون بها ولن يتم استغلالهم باسم الدين لممارسة عنف إيديولوجي كان سببه أزمة هوية، وأحسن مثال هو الشاب المهندس الذي فجر نفسه وهو ليس بفقيه، وأنا أؤمن أن لحاربة هذه الأشكال الإرهابية لن يكون إلا بالنهوض بثقافتنا الأمازيغية وجعلها رسمية وتعميمها في كل أسلاك التعليم والقضاء والإعلام والإدارة، ورجوع المغاربة لأصولهم التي تنبذ العنف ومعرفة تاريخهم هو الكفيل وحده بمحاربة هذه النماذج المستوردة.

● **يفيد آخر خطاب العرش أن المغرب الرسمي**



بمقترح الحكم الذاتي كحل لأزمة الصحراء، استغلالا لهذه الفرصة وابتزازا للدولة المغربية؟

● أولا إن فكرة الحكم الذاتي للريف والمناطق الأمازيغية كانت مطروحة قبل أن تقترح الدولة الحكم الذاتي للصحراء، وبالتالي فالمطالب الديمقراطية لا يمكن أن تمثل ابتزازا للدولة، والعكس هو الصحيح فالدولة هي التي تبتز الشعب المغربي وخاصة الريفيين لأكثر من نصف قرن من الاستغلال البشع، وبالمقابل يمكن أن يكون هناك اختلاف في طريقة النظر إلى الوضع في الصحراء والريف

وبأقي المناطق الأمازيغية، فلماذا تأخذ الدولة من مواطنيها ضرائب وتستغل ثرواتهم ولا تقدم لهم أي شيء، فقد حان الوقت لأن تستمع الدولة المغربية لمطالب الشعب وإذا تمتدات في نهج سياسة الأذنان الصامتة، فإنها ستقدم خدمة مجانية للمتطرفين والديكتاتوريين والمفسدين، ونحن كمواطنين متشبثون بهذا المطلب، ولا نريد أن نسقط في فخ الفكرة التي تقول لنجد أولا حل للصحراء ثم نرى باقي المناطق، وهو الطرح الذي كانت تنادي به ما يسمى بالحركة الوطنية، حيث نهبت الأمازيغية ضحية لها والتي تقول أنه لنبدأ أولا بالتنمية الاقتصادية وبعدها الثقافية، ومرة خمسين سنة ولم نلمس لا تنمية اقتصادية ولا أمازيغية، والمطالب الديمقراطية لا تقبل التأجيل ولا التجزئ، وإذا قلنا ذلك سنساهم في تعميق الخلل، حيث إن هذا التأجيل هو الذي جعل المغرب في مؤخرة الدول العالمية على جميع المستويات، ولتحقيق الديمقراطية لابد وأن نواكبها تنمية شاملة.

● **يعيش المغرب في السنوات الأخيرة ظروفًا تتسم بالحيطة والحذر من مشاكل كالإرهاب، ألا ترون أن ما تدعون إليه سيؤدي من تعميق الأزمة والدعوة إلى التفرقة وتشتيت الكيان المغربي؟**

● الحقيقة إن طرح الأطونومي في بلاد المغرب سيجعله أكثر استقرارا، ذلك أن كل الدول التي تحت

● **كنتم من السابقين لطرح فكرة الحكم الذاتي للريف، واليوم تطور الأمر بظهور إشارات جموعية تناهت بالمطلب نفسه، كيف تطور الأمر إلى ذلك؟ ولماذا كل هذا الإصرار لنهج الريف حكما ذاتيا؟**

● الحقيقة أنني لم أطالب بمنح الحكم الذاتي للريف فقط، بل لجميع مناطق جهات المغرب، وجاء هذا المقترح حين كنت رئيسا للكونغرس العالمي الأمازيغي حيث أصبح هذا المطلب من بين مطالب C.M.A. استثناء من سنة 2002، وبعد نقاشات مستفيضة ونضج الفكرة أصبح المقترح من بين مطالب الحركة الأمازيغية ككل لتنمية مناطقهم وتسييرها، ولما ناديت بهذا المطلب تعرضت لهجوم عنيف، كله سب وشتم بعيد عن النقاش العلمي، والغريب في ذلك الوقت أن الحركة الأمازيغية لم تتضامن معي لما تعرضت له، لعدم استيعاب فكرة الحكم الذاتي آنذاك، وربما يعتبر ذلك الوقت بداية فتح نقاش حول مطلب الحكم الذاتي إلى أن تطورت الفكرة وأصبحت اليوم ضمن مطالب التنظيمات الأمازيغية كالحزب الديمقراطي الأمازيغي الذي جعله ضمن برنامجه السياسي، وإصراري على مواصلة النضال من أجل مطلب الحكم الذاتي للريف هو أن شمال المغرب منطقة عانت أكثر من غيرها من ويلات التحقير والتهميش وسنوات الرصاص، خاصة سنوات 58-59-84، وهي فترات تاريخية جعلت من الريف منطقة مؤهلة لذلك، والشئ الإيجابي في وقتنا الراهن أن شباب الريف متحفزون ومساندون لهذا المطلب. وفي جل تصريحاتي سواء في الجرائد أو القنوات التلفزيونية، أؤكد دائما على أن المصالحة مع الريف لن تكون إلا من باب منح الحكم الذاتي لهذه المنطقة المحروجة جراء سياسة الحركة. وقد ظهر بشكل واضح أن الريف محتاج حقا لحكم ذاتي خلال زلزال الحسيمة حين وقف الريفيون وقفة رجل واحد، سواء في المغرب أو خارجه تضامنا ومساندة لإخوانهم المضطرون من هذه الكارثة الطبيعية، أما الدولة الغربية فقد استغلت كارثة مواطنيها لتسويقها إعلاميا من أجل الحصول على دعم المؤسسات والمنظمات الدولية. و أكد مرة أخرى على أنني أطالب بمنح حكم ذاتي لكل جهات المغرب ومنها سوس والأطلس المتوسط والجنوب الشرقي فقد شاركت مؤخرا في ندوة حول الحكم الذاتي بمدينة بوزكارن بسوس.

● **بعد عقيمك للندوة الدولية حول الفيدراليات الذاتية في العالم والمغرب المنظمة من طرف كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب بداية الشهر الماضي، ظهرت أطروحات مختلفة خلال هذه المحطة، فألى جانب الحكم الذاتي والفيدراليات ظهرت أطروحة الجبهة الموسعة ربما استنادا إلى ما لوح إليه الخطاب الملكي لعبد العرش الماضي، في نظركم ما هو الطرح السيد لتحقيق التنمية بالمنطقة، وهل هناك إجماع حول إحدى هذه الأطروحات؟**

● بطبيعة الحال هناك أطروحات مختلفة، والدولة المغربية تدافع عن الجبهة الموسعة والتي لها قراءات مختلفة ومفتوحة للنقاش، غير أن النخب السياسية المسيرة للدولة المغربية لا تنظر ولا تطبق إلا سياسية فرنسا المركزية مع صلاحيات هامشية، وهي أسوأ الأنظمة الأوروبية في الوقت الحالي مقارنة بألمانيا وسويسرا، وهذه البلدان مرت بحروب وخلافات لتحقيق الديمقراطية، كان نتيجتها تمنع كل مناطقها بحقوق ومؤسسات تنتخب بشكل ديمقراطي. وهذا ما نطمح إليه في بلادنا من خلال دولة الجهات التي نطالب بها والتي تتبنى على خصوصياتنا التاريخية حيث كان لنا في التاريخ تسيير محلي ديمقراطي في الفيدراليات القبلية، من أنظمة إمبراطوريات أربعين وإفلاس، وكلها مجالس منتخبة بالعرف كقانون لتدبير الشأن الداخلي للقبيلة، ونحن اليوم ندعو إلى تحديث وتطوير هذا الإرث التاريخي على شاكله النموذج الإسباني والإيطالي، ليكون لكل جهة برلمان ورئيس له وانتخاب ممثلي السكان بكل نزاهة وشفافية وديمقراطية، وتحقيق سياسة القرب مع المواطنين واستغلال خبرات وثروات المناطق لصالحهم، واتشبت بهذا الطرح، لأنني عشت تجربة الأندلس في غرناطة حيث تغيرت المنطقة سنة بعد أخرى ففي ظرف 10 سنوات تحسنت كل القطاعات كالإعلام والصحة والبنيات التحتية وهذا راجع إلى الأطونومي.

● **ألا يمكن اعتبار طرح الريفيين لمطلب الحكم الذاتي في هذا الظرف بالذات حيث تقدم المغرب**

لما ناديت بهذا المطلب تعرضت لهجوم عنيف، والحركة الأمازيغية لم تتضامن معي لعدم استيعاب فكرة الحكم الذاتي آنذاك

جمعية يوبا الثاني ببروكسيل تناقش "الأمازيغية والإتحاد الأوربي" وتنهاي أشغالها بضرورة إيجاد مشاريع جديدة لحماية الأمازيغ ببلدانهم وبأوروبا



تحت شعار "الأمازيغية والإتحاد الأوربي"، نظمت جمعية يوبا الثاني بمدينة بروكسل البلجيكية 29 يونيو الماضي، ندوة ثقافية سياسية حضرتها وسائل الإعلام الدولية والمغاربة المقيمين بالخارج وممثلي الجمعيات الأمازيغية بالدياسبورا خاصة من هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ، الندوة التي ترأسها رئيس الجمعية السيد موسى فتحي، وشارك في تنشيطها كل من رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي لونس بلقاسم، ونائبه رشيد الراخا رئيس مؤسسة دافيد مونوكومري هارت للدراسات الأمازيغية بإسبانيا، وأمين عام الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وشكل موضوع قضايا العلاقات بين إيمانغ والإتحاد الأوربي أهم ما نوقش خلال هذا اللقاء، حيث لاحظ المتدخلون إتمام العلاقات بين سكان تامازغا ودول الإتحاد الأوربي بعدم التوازن، خاصة وأن هذه البلدان تهتم باستغلال ثروات شمال أفريقيا، كالغاز الطبيعي والبتروال في كل من الجزائر وليبيا، وكذا استغلال الشركات الفرنسية لمعدن اليورانيوم بمنطقة الطوارق، إلى جانب إستغلال الفضة الذهب والفضة بالمغرب، بينما لا تقدم بلدان الإتحاد الأوربي أي شيء للأمازيغ، بما في ذلك أعدام أية عناية ومكانة باللغة والثقافة الأمازيغيتين بأوروبا، حيث لاحظ المحاضرون أن الكنيسة الأوربية تعتبر العربية لغة دينية للمسيحيين في لبنان ومصر وسوريا وفلسطين، متبرين بذلك موضوع علاقة المقدس المسيحي باللغة العربية، وفي هذا

الأمازيغية في وسائل الإعلام وعدم إقرارها في دساتير دول المنطقة، كما ناقش المتدخلون دور فرنسا التي تتميز بقوة وتفوذ بمنطقة الشمال الإفريقي، خاصة سياستها الجديدة فيما يسمى بالإتحاد المتوسطي، وغير ذلك من القضايا التي تهتم أوروبيا من ازدواج الجنسية والزواج المختلط ووسائل الإعلام التي تهتم بدورها الأمازيغية بأوروبا، مع العلم أن نسبة كبيرة من الأمازيغ تقطن بلدان الإتحاد الأوربي، وانتهى المتدخلون إلى ضرورة تقوية دور الكونغرس العالمي الأمازيغي، وإلغاء دعوى وزارة الداخلية ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، والعمل على إيجاد مشاريع جديدة لحماية حقوق إيمانغ بأوروبا وبوطنهم الأصلي.

الصدد ذكر الدرغني بأن تهيمش الأمازيغ هو عدم أداء أية صلاة باللغة الأمازيغية، حيث تؤدي صلوات الكتب السماوية لليهود والمسيحيين والمسلمين دون الاعتماد على اللغات الإفريقية المهيمشة. ودعى المحاضرون خلال هذه الندوة إلى نشر الوعي بين الأمازيغ الأوربيين عبر توطيد العلاقات مع الكنائس بأوروبا لوضع حد للقوميين العرب الذين يعتبرون اللغة العربية لغة المقدس الوحيدة. كما أثيرت قضية تعامل الإتحاد الأوربي مع حكومات منطقة تامازغا بدون احترام الاتفاقيات المبرمة بين هذه الدول الأوربية حول احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأمازيغيين، وبرهن المشاركون على ذلك من خلال بما وقع لسكان أيت باعمران والانتهاكات التي ارتكبت أثناءه، إضافة إلى موضوع دعوى وزارة الداخلية من أجل إبطال الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وتهيمش

TAMUNT N IFFUS تراسل وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة

الموضوع: وضعية الأمازيغية في الإعلام

وبعد

لا يخفى عليكم أهمية اللغة والثقافة الأمازيغيتين في ترسيخ التضامن الوطني وتماسك الشعب المغربي حول قضاياها الوطنية من أهمها القضية الأمازيغية التي طالها التهميش منذ قرون من الزمن. وقد ناضلت الحركة الثقافية الأمازيغية وإلى جانبها القوى الديمقراطية المؤمنة بالتعددية وحق الاختلاف منذ ما يقارب من ثلاثين سنة، حتى أصبحت الأمازيغية من بين القضايا التي أرادت الدولة أن تجعلها من بين أولويتها من خلال منطوق خطاب أجدير والمؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤكدا فيها بأن الأمازيغية مسؤولية وطنية.

وإذا كنا متفائلين بخصوص مستقبل الأمازيغية في المغرب بعد تلك التحولات إلا أن الواقع لم يترجم كل تلك الآمال التي أصبحت الآن تتبخر في ظل غياب برامج الحكومة الحالية المتعلقة بالأمازيغية. وبخصوص إدماج الأمازيغية في الإعلام وهو القطاع الذي أنتم مسؤولين عنه، فإن أحدا لا يمكن أن ينكر مدى التمييز الواضح الممارس ضد الأمازيغية بالرغم من أننا مازلنا نقول أن الأمازيغية مسؤولية وطنية. فهناك ست قنوات تلفزيونية مغربية دون أن تكون هنالك ولو واحدة خاصة بالأمازيغية. ليس هذا تمييز واضح ضد واحدة من أقدم مقومات الثقافة والهوية المغربية.

ولم يتوقف هذا التمييز عند حد تهميش الأمازيغية في مشروع إحداث قنوات تلفزيونية مغربية بل حتى عندما تم إقرار إحداث القناة الأمازيغية هناك تسويات وتماطل ومبررات لم تصاحب القنوات الأخرى التي أحدثت بدون كل تلك التعقيدات التي لا يمكن إقناع أي كان بها. إن المواطنين المغاربة ناطقين بالأمازيغية أو غير ناطقين يعرفون جيدا، سيدي الوزير، أن الأمازيغية محققة في وطنها حتى أصبح إحتقارها عاديا لدى المواطنين. ها هي القناة السابعة التي كانت مخصصة للأمازيغية أصبحت الآن وبسرعة فائقة قناة الأفلام. وهماي الوعود المتكررة لإطلاق القناة الأمازيغية أصبحت مفضوحة وأنا في الحركة الثقافية الأمازيغية لم نعد نملك أي مبرر للدفاع عن المسلسل الوطني لإدماج الأمازيغية في الحياة العامة. رن الأمازيغية لم تكن في الواقع مسؤولية الجميع، بل هي مسؤولية من يدافع عنها ومن يحس بها.

إذا ما تم ترسيخ هذا الشعور فإن مستقبل المغرب على المستوى البعيد المدى سوف لن يكون مستقبلا مستقرا وهذا ما لا نرغب فيه كمسؤولين يهمننا مستقبل وطننا، لكنكم سيدي الوزير لا تستطيعون أن تقنعوا أي مواطن بأن الأمازيغية ظلت مهمشة ومحقرة في الإعلام على مستويات عديدة بالرغم من التعبير عن نيات حسنة.

* على المستوى الوطني:

فإن التفرقة المغربية لا تقدم برامج متعلقة بالأمازيغية لتتوير الرأي العام الوطني عن أهمية الأمازيغية وجعلها مسؤولية وطنية فعلا. بل بالعكس يتم الإستمرار في تهميشها عن قصد أو بحسن نية وعلى سبيل المثال لا الحصر برنامج ستديو 2M الذي أقصى الفنانين الأمازيغ في المشاركة إذ سمح لجميع لغات العالم إلا لغتنا الأمازيغية، وقد تم التنديد بذلك السلوك لمرات عديدة وبطرق حضارية، وها هي نفس المؤسسة أبت إلا أن تقصي الأمازيغ من المنافسة لهذه السنة وكانهم ليسوا مواطنين مغاربة ليست هذه سياسة تمييزية ضد لغة في السنة العالمية للغات الذي أقرته الأمم المتحدة.

أما الإذاعة الوطنية الأمازيغية فإن الإستماع إليها لا يتجاوز المدن، وان البوادي التي تحرس الدولة على العناية بها وتشجع السكان على الإستقرار بالبوادي فإن الإذاعة غائبة في تلك المناطق وقد قدمنا عدة شكايات في الموضوع دون أن نجد ذلك حلا مناسباً.

* أما على الصعيد الجهوي حالة الإذاعة الجهوية لاكادير.

دون ذكر أن الإذاعات الجهوية كلها لا توظف الأمازيغية إلا نادرا، فإن حالة الأمازيغية بالإذاعة الجهوية لاكادير والتي تعتبر من أشط الإذاعات الجهوية في الأمازيغية بحكم تواجدها في سوس وتفاعل المثقفين والجمعويين معها، غير أن السياسة الجديدة التي دشنتها الحكومة الجديدة والمثلة في تهميش الأمازيغية أصبحت برامج الإذاعة الجهوية تخطئ بين الأمازيغية والعربية في برامج متعددة والنتيجة أن المواطنين الذين لا يفهمون إلا الأمازيغية مقصين أو يتعرضون للإهانة أثناء التواصل المباشر عبر الهاتف. وفي بعض الأحيان يتحول البرنامج إلى مجال لإحراج المواطنين الذين يريدون أن يتحدثوا بالأمازيغية فيتم قمعهم بضرورة الحديث بالعربية.

فبدل أن يكون تعليم الأمازيغية لغير الناطقين بها عبر الإذاعة كما يعبر المواطنين الذين يرغبون في تعليم الأمازيغية في أفق المساواة بين اللغات والثقافات تحولت الإذاعة الجهوية لاكادير إلى وسيلة لتكريس الواقع الذي ناضل جميعا من أجل تغييره للوصول إلى مغرب الحقوق والمساواة.

لذا فإن الجمعيات الأمازيغية بالجنوب المغربي تطالب منكم التدخل المباشر من أجل:

- إخراج القناة الأمازيغية إلى حيز الوجود؛
- تحسين وضعية الأمازيغية في جميع الإذاعات الجهوية عبر التراب المغربي؛
- تحسين قوة التغطية للإذاعة الوطنية لتعم كل التراب المغربي؛
- إصدار مذكرة وزارية تحث العاملين بالإذاعة والتلفزة باحترام شعور المواطنين الأمازيغ في المسلسلات التلفزية والتشريط؛
- وإد توجع إليكم بهذه المراسلة نامل أن نلقى جوابا عمليا لما عرف فيكم من حزم وجدية وتفان وإيمانكم بالمساواة المنسجمة مع إطاركم السياسي العتيد.

وتقبلوا سيدي فائق التقدير والاحترام

تنسيقية مولاي موحد للجمعيات الأمازيغية تطالب بترسيم 21 يوليوز عيداً وطنياً

غياب الإرادة السياسية الحقيقية في تغيير ديموقراطي حقيقي يمس الجوهر .

ويأتي تلخيد هذه الذكرى في وضع لازال فيه نظام المخزن يواصل هجومه وحصاره على إيمارغين والأمازيغية بصفة عامة، حيث لازال يتشبث بموقفه العدائي ضد الأمازيغية بتحريمها من حقها في أن تكون لغة رسمية في وطنها ويواصل حملته المسعورة في إعتقال مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية وكل المناضلين الأمازيغيين ومنعهم من حقهم في التعبير عن رأيهم .

وإستحضارا لهذه الذكرى فإن التنسيقية تجدد التذكير بكل المطالب العادلة والمشروعة للحركة الأمازيغية بكل تنظيماتها كما تجدد تنديدها بكل سلوكات المخزن اللاديموقراطية الهادفة إلى الإبقاء على طبيعته المعهودة في القمع والإعتقال والإحتواء.

وطالبت التنسيقية بدسترة الأمازيغية في ظل دستور ديموقراطي شكلا ومضمونا، وإعادة كتابة التاريخ الوطني بعيدا عن التزييف والإستزراق السياسي. كما طالبت بإعتبار 21 يوليوز من كل سنة عيداً وطنياً، إضافة إلى إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية، وتنمية حقيقية تنمي الإنسان والمجال بعيدا عن تزيين الواجهة وذر الرماد في العيون.

وفي الأخير دعت كل الإطارات الأمازيغية بالريف وكل الإطارات المناضلة والديموقراطية إلى الوقوف عند الأحداث الذهبية لأحداث إنتفاضة الريف 1958-1959 كما جددت دعوتها إلى مزيد من النضال والصمود حتى تحقيق كل المطالب العادلة والمشروعة لإيمارغين.

تخليدا للذكرى 87 لمعركة أنوال حين قاد مولاي موحد، قائد ثورة الريف، أكبر إنتصاراته على الدول الإستعمارية وحين لقن للأعداء والخصوم دروسا في المقاومة الوطنية الحقيقية بعيدا عن الحسابات الذاتية والإنتهازية، عقدت تنسيقية مولاي موحد للجمعيات الأمازيغية إجتماعا بالمناسبة يوم 20 يوليوز بأيت بوغياش وتم إستحضار هذه الذكرى لما تمثله من مجد وعز في تاريخ أبناء الريف كإعتزاز بالأرض والوطن الذي أصبح ينهب اليوم في واضحة النهار من طرف العابثين بالمصالحة، وتأتي هذه الذكرى في وضع يتسم بغياب وتغييب تنمية حقيقية للمنطقة (الريف) الذي ضحى أبناءه بالغالي والنفيس من أجل تحريره، في الوقت الذي كان فيه الأبناء الطيعين للإستعمار يهلهلون ويتغنون ب إنجازات المستعمر، وكذا استمرار المخزن القديم الجديد حصاره للمنطقة على جميع المستويات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية).

وأمام نهج سياسة تزيين الواجهة وتبذير المال العام في مشاريع عبثية دون أي جدوى (ساحات، مهرجانات فارغة....)، يتم تحريم أبناء المنطقة من الحق في العمل القار والعيش الكريم وخلق فرص للإستثمار الحقيقي لأسعار الحجم المتزايد للمعطلين .

وتأتي هذه المناسبة في ظل استمرار تعنت النظام المخزني في تغييب حقيقة كل ما جرى وماذا بالريف (1926-1939-1958) وإستمراره في ضرب كل الحركات الإحتجاجية وإسكات الأصوات الحرة (أيت باعمران-جمعية المعطلين-محاكمة الصحافة...)

وهذا ما يبين فشل سياسة طي صفحة الماضي والمصالحة والإنتقال الديموقراطي والتي بقيت شعارات جوفاء بسبب

دورة تكوينية لتدريس الأمازيغية بتفجيجت

للموسيقى العصرية الأمازيغية أحياتها فرق محلية أعادت لأسماع روائع مستوحاة من ريجرطوار الفنانين الأمازيغ المعروفين وأغاني خاصة بالمجموعات المحلية، وبعد الساعة العاشرة ليلا حج جمع غفير من الأسر من تفجيجت والمناطق المجاورة، أداي، تينزرت و تكوت لتابعة سهرة فنية غنائية مزجت لونين فنيين تراثيين تعرف بهما تفجيجت. فاستهل شعراء النضم الأمازيغي المرتجل الأسمية بقصائد بليغة المعنى رقصت على أنغامها فرقة أحواش تفجيجت التي أبهرت الجميع بتناسق حركات أعضائها. تخللت هذه الأسمية مقاطع من فن تارحالت وهو لون فني فريد تختص به تفجيجت دون غيرها لكونه مزيج بين الثقافتين الأمازيغية والصحراوية .

لتختتم الأسمية بكلمة رئيس الجمعية الأستاذ حبيب حامي الذي شكر جميع المساهمين في الأسمية ومؤطر اليومين التكوينيين وجميع من ساهم في إنجاح الملتقى .

● حسان أوهمو-تفجيجت

أجدية اللغة الأمازيغية تيفناغ. وبعد استراحة الزوال تواصلت أنشطة اليومين التكوينيين خصصت للتعريف بقواعد القراءة والكتابة بتيفناغ تلتها تمارين تطبيقية كجراحة عملية لما سبق التطرق إليه من خلال الورشات .

في اليوم الثاني توبعت مواد اللقاء بمناقشة عامة حول الأسس الحضارية للثقافة المغربية وبعدها انتقل المؤطر إلى الجانب العملي فقدم مجموعة تمارين حول الاسم والفعل في اللغة الأمازيغية وتلا ذلك تنظيم مسابقة بين مجموعات المشاركين في تمارين تقويمية. بعد ذلك أشرف المؤطر على تنظيم ألبنياد تيفناغ والذي كان فرصة للتباري والمنافسة في إتقان وإجادة الكتابة بتيفناغ بين المشاركين ليختتم اللقاء بتوزيع معاجم وشواهد المشاركة على المشاركين والذين ساهموا بشكل حسن في إنجاح اللقاء بالزمامهم وانضباطهم .

وفي المساء وابتداء من الساعة السابعة بفضاء بوموسي بتفجيجت كان الجميع على موعد مع فقرات من الفن الأمازيغي والذي حرص المنظمون على استحضار الأنواع الثلاثة منه المعروفة والمتداولة محليا، فابتدأت الأسمية بفقرات فنية

نظمت جمعية بوموسي بدعم من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يومين تكوينيين حول تدريس الأمازيغية لفائدة شباب الواحة يومي 22 و 23 يوليوز بقاعة جمعية الصداقة، أشرف على تأطير اليومين الدراسييين وتنفيذ برنامجهما الأستاذ الباحث والناشط داخل الحركة الأمازيغية عبد الله بنحسي.

وهكذا فقد افتتح اللقاء صبيحة يوم الثلاثاء 22 يوليوز على الساعة 9 صباحا حيث تم استقبال المشاركين وتوزيع الملفات عليهم ليفتح اللقاء بكلمة الأستاذ حبيب حامي رئيس جمعية بوموسي الذي قدم نبذة تعريفية عن الجمعية وأهدافها وأبرز أهمية الحفاظ على الهوية الأمازيغية التي أدرجتها الجمعية ضمن أهدافها العامة وبعد ذلك قدم الأستاذ عبد الله بنحسي للحضور وشكره على تفضله بتأطير هذا اللقاء .

لتنطلق أشغال اليومين التكوينيين كما كان مقررا ومسطرا في البرنامج الذي أعد لذات المناسبة، فقدم الأستاذ بنحسي عرضا نظريا للحضور حول أصول اللغة الأمازيغية وكتابتها العربية تيفناغ تلتها مناقشة من طرف المشاركين ثم تقديم

الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة تجدد هياكلها

بادو (مكلف بالتكوين)، بشري عمراوي (مكلفة بالمشاريع)، ايزة لكبير، نوابا لرئيس، محمد الحبيب بنشيخ، كاتبا عاما، إبراهيم باوش نائبا له، احمد أرخموش أميناً للمال، نادية السوسسي نائبة له، الميلودي لكبير (مكلف بالعلاقات الخارجية)، محمد الحسن (مكلف بالعلاقات الداخلية)، عبد الباقي العجالي (مكلف بالتنظيم)، سعيد غاني (مكلف بالتنظيم)، خديجة ابرنوص (مكلفة بالقضايا النسائية)، خشان بلقايد (مكلف بالقضايا النسائية)، محمد المو (مكلف بالشباب)، محمد ازروال (مكلف بملف التمييز ضد الأمازيغية) مستشارون(ات) مكلفون(ات) بمهام.

عقدت الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة AZETTA مؤتمرها الوطني الثاني أيام 04، 05 و 06 يوليوز 2008 بمدينة الرباط والخميسات تحت شعار: «الأمازيغية، دعامة مغرب ديموقراطي علماني» .

وقد شارك في أشغال المؤتمر مؤتمرو ومؤتمرات فروع AZETTA بمختلف المدن والمناطق، كما تتبعه مجموعة من ممثلي المنظمات الوطنية والدولية إلى جانب صحفيي عدة منابر إعلامية وطنية، وقد شهدت أشغال المؤتمر نجاحا متميزا على مستوى الأداء العام الذي اتسم بروح المسؤولية الجماعية، واختتمت أشغال المؤتمر بانتخاب الأجهزة في جو ديموقراطي، وتم إنتخاب يوسف لعرج رئيسا، محمد أجران، عبد الله

تشغيل الأطفال دون السن القانوني الطفولة والمغربة

إعداد:
رشيدة
أمزيك

سلبية على حياتهن، سواء على المستوى النفسي أو الجسدي كما قال الدكتور الحمداوي الطبيب النفسي في إحدى مداخلته. ويضيف أن الأضرار لا تقتصر على الجسد فقط، بل لها انعكاسات عميقة على النفس والروح، الشيء الذي ينتج عنه سلوك غير سوي في شخصية المصاب، مما يتطلب تدخل العلاج الذي يقتضي أخصائين في الطب النفسي.

يعلن الدكتور الحمداوي، الأخصائي في الأمراض النفسية للأطفال على أن الآثار النفسية جد عميقة على الطفل والمؤثرة على حياته الواقعية المستقبلية، بحيث يتعرض للضرب والسب والشتم وفي بعض الأحيان يكون عرضة للإستغلال الجنسي وإن كان الأطفال فتيات فمن المحتمل أن يتعرضن للإغتصاب، وبطرق وحشية وهمجية من طرف رب الأسرة مما يترك آثار نفسية عميقة وغالبا ما تتمثل في قلق شديد ودون سبب، إلى جانب الإكتئاب بحيث يصاب الطفل بحالة مرضية قد لا ينفع معها علاج، إضافة إلى التوتر على أبسط الأشياء، وكراهية الأخر بل كذلك قد يصل الأمر إلى كراهية الذات والإنطواء عليها.

● ما عمري نقرط فبنتي

وتؤكد الدراسات النفسية أن الطفل المستغل في الأعمال القسرية يجد نفسه غير قادر على التحصيل، إذ يفقد مرحه وقدرته على اللعب وترويض ذهنه عبر تمارين، وهذا ما تكون له انعكاسات سلبية على تكوينه النفسي والبيولوجي، كذلك نجد أن احتكاك الطفل في ورشات العمل بالبالغين، حسب بعض الدراسات المتخصصة في هذا المجال يجعله

أنه، يتعرض الأطفال المشغولون دائما لأخطار متنوعة، تتمثل في حمل الأثقال والتعب الجسماني وخطر المبيدات والعمل في أماكن وعرة وتحت أشعة الشمس والعزلة والإستغلال وطول يوم الشغل وإستنشاق المواد الكيماوية ومواد النسيج والتعب النفسي، وأنهى أرحموش كلامه بالتاكيد على أن "وضعية الأطفال المشغولين بالمغرب تتميز بالهشاشة نظرا لعدم نضجهم الجسدي والعاطفي وكذلك لاعتمادهم الكلي على عائلاتهم وعلى البنى الاقتصادية والسياسية التي يقيمها الكبار دون الأخذ في الغالب بأراء الأطفال في الأمور التي تهمهم أو التي لديها تأثير مباشر على وضعيتهم واستقرارهم النفسي خاصة الفتيات".

● خادمت وأشياء أخرى

"الفتيات هن الأكثر استغلالا، بحيث يتم تهريبهن خارج وسطهن الطبيعي، لتشغيلهن في البيوت، حيث تكابدن معاناة متعددة ومصيرا مجهولا، وحيدات في مواجهة مصيرهن" تقول السيدة (ف) التي استطاعت إنقاذ ابنتها (ح) من التشغيل القسري، وهي تسمح دموعها "الزلط وقله الشيء هو السبب ف هاد الشيء".

وتحاول (ح)، التي لم تبلغ بعد 15 حولا، سرد معاناتها قائلة بصوت مبوح "بدأت العمل عندما كنت في سن العاشرة، لأنني أنتمي إلى أسرة فقيرة تتكون من عشرة أفراد، قبل ذلك كنت أعمل صحبة أختي بمدينة الدار البيضاء، وقد عانيت مع هذه العائلة كثيرا خصوصا مع رب الأسرة الذي كان متسلطا، حيث كان يتحرش بي وهذا ما جعلني أعيش في رعب دائم كلما سمعت

صوته، ولم أحس بالطمأنينة والأمان طيلة المدة التي اشتغلت فيها عند تلك الأسرة". تتوقف (ح) برهة وتسترجع نفسها لتكمل الحديث. بعد ذلك انتقلت للعمل عند عائلة أخرى بالرباط، لأجد نفسي أعاني نفس المعاناة من القسوة والحركة.

كانت (ح) تحكي قصتها وعيائها مسدلتان لا تبأرحان الأرض، أفصحت عن أشياء ودفنت الأخرى في صدرها، إشارة مثل هذه الذكريات يجعلني ألحن اليوم الذي ولدت فيه،

تتناقل الكلمات في فمها متعثرة وغير منسجمة توضح المعاناة التي عاشتها وما تزال سجينتها.

(ح) ليست الوحيدة في هذا المجتمع بل هي فقط مثال لآلاف الفتيات اللواتي يعانين من شتى أنواع القهر والتعذيب والحرمان.

"جئت من مدينة زاكورة لأشغل بالرباط، تتكون أسرتي من سبعة إخوة، قدمت صحبة أبي منذ كان سني اثنا عشرة عاما، وقد جمعت حينها ملابس في "ترزيم"، أول الأمر اعتقدت أننا في زيارة قصيرة للمدينة، لكن فوجئت بأبي يتركني عند أسرة أجهل ما دوري وما علاقتي بأفرادها، لكن مع مرور الأيام أدركت بأنني أعمل كخادمة داخل بيت تلك الأسرة لأقوم بأعمال لا تناسب وبنيتي الجسمانية". هكذا اختزلت (ح) البالغة من العمر 17 سنة معاناتها.

● وتستمر المعاناة

تشغيل الفتيات من أخطر الممارسات، لأنهن تعشن حياة مليئة بالرعب، "مهيدات بشبح التعرض للاغتصاب، وما يخلفه ذلك من آثار

الأطفال، الذين يشتغلون لم يتعرفوا على أجواء المدرسة أو غادرها في السنوات الأولى "الحاجة إلى المال قد تمنعني من إستكمال دراستي وقد أتوقف عنها في أي لحظة من أجل العمل"، هكذا ختم حسن حديثه.

● أجيال منطوية على نفسها

"قد تنجم عن إستغلال الأطفال في الأعمال المضنية أضرار وعاهات مستديمة"، تقول طالبة بكلية الآداب بالرباط، وتعتقد هذه الشابة التي يبدو من هذامها الغربي أنها متفتحة ومتفهمة للموضوع "الضرر لا يقتصر على الجسد فقط، بل تكون له انعكاسات خطيرة على النفس، الشيء الذي يخلق اضطرابات نفسية أو شخصية لدى الطفل" تضيف الطالبة بنبرة تخترل أسى عميق.

ويرجع الأستاذ أحمد أرحموش، المحامي بهيئة الرباط والفاعل الحقوقي، التأثيرات المباشرة على نفسية الطفل دون السن

الخامسة عشر المشغل في مجالات متعددة، إلى التأثيرات الفيزيولوجية والتي تتمثل في التعرض لأمراض مزمنة وكذا الشيخوخة المبكرة التي تظهر عبر ضعف البنات البدنية وانعدام الطاقة المطلوبة.

ويرى أرحموش، أن "الانعكاسات النفسية تتجلى في تعنيف الآباء لأبنائهم وفي الانحلال الخلقي وسلوكيات الطفل نفسه، من خلال أعمال إجرامية". ويضيف، متأملا كومة الملفات المتراسة فوق مكتبه في نقاش التأثيرات وعواقب تشغيل الأطفال القاصرين "أن هذه التأثيرات تؤثر على البنية الفكرية والمعرفية، سواء المرتبطة بالطفل، أو المجتمع ككل وتنحصر في ثلاث خصائص متعلقة بالعقلية البسيطة من ناحية وبالجهل وتفشي الأمية والتخلف من ناحية ثانية وانعدام الكفاءة وفقدانها في جانب ثالث".

ويقارب أرحموش تفشي الظواهر الإجتماعية ذات الطبيعة الإجرامية، انطلاقا من كون "الطفل المضطهد يحاول الانتقام من المجتمع بطرق أخرى، وتأسيس ذاته من خلال التخلص من ماضيه، حيث كان مستغلا في التشغيل القسري، مما يساهم في خلق جيل متمرد على قيم المجتمع مما يضاعف تنامي الجريمة وإغراق السجون بالأطفال ذوي نزاعات مع القانون".

● العوانية والانتقام

يبقى الطفل في جميع الحالات هو الضحية وقد يكون عدوانيا وانتقاميا، وبإمكانه أن يعتدي على الآخرين، كما يكون الطفل إنطوائيا ومنعزلا، يكره الآخرين ولا يرغب في نسج علاقات اجتماعية. "هناك من يصاب باضطرابات نفسية مختلفة كالتكوص والكآبة، ما يؤدي به أحيانا إلى محاولة الانتحار، بالإضافة إلى حالات أخرى كعدم الثقة بالنفس، والأمراض الجسمية والعقلية، والخوف من الآخر" تقول مناضلة جمعوية رفضت الإدلاء بأي معلومات عنها.

ضعف المؤسسات التربوية المكلفة بإعادة تأهيل الطفولة الجانحة داخل السجون أو ما يسمى "بالإصلاحات" يعتبر من بين العوامل المسببة والناجزة لهذا الوضع، وفي معرض حديث أرحموش عن الموضوع، يتضح أنه يركز على مسألة أساسية وهي "الزمية ملائمة التشريع والقانون المغربي مع ما تقره اتفاقية منظمة العمل الدولي".

وتشير تقارير للجمعيات المدنية المغربية التي رصدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال

في يوم بارد ومظير وسط شارع فال ولد عمير بأكدال، وهو ثاني أرقى حي بمدينة الرباط، أمام محل لبيع ملابس الأطفال، جلس حسن ذو الحادية عشر ربيعا، يرتدي جاكيت أقل من حجمه، وسروال قصير (شورط)، وينتعل حذاء بلاستيكي (صندال)، يوزع إعلانات لأحد الأروقة الصينية، تعريفا بهذا الرواق وترويجا لمنتجاته، مقابل مبلغ عشرين درهما في اليوم، لا يتبقى منها لحسن إلا خمسة دراهم، لأنه ينتقل بواسطة الحافلة مرتين في اليوم، يقول حسن "أقاضي عشرون درهما في اليوم، أخذ خمسة دراهم وأمنح خمسة عشر لأبي". حسن يقطن بتمارة، وتبعد عن مدينة الرباط ببضع كيلومترات، ينتقل بواسطة الحافلة منها إلى شارع فال ولد عمير، ويبدأ عمله في الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة السابعة مساء، يتكبد صعوبات العمل من أجل توفير



مدخول يساعده على إستكمال دراسته، يضيف حسن "أنا تلميذ ولكن في أوقات الفراغ والعطل، يجب أن أشتغل من أجل توفير مدخول يمكنني من شراء مستلزمات الدراسة من أدوات وكتب ودفاتر إلى غير ذلك، لأن عائلتي فقيرة جدا، إضافة إلى أن أبي، يقول، من أراد شيئا فليشتغل للحصول عليه، وأدرس بمدرسة المغرب العربي بتمارة وأعمل كموزع للإعلانات منذ ثلاث سنوات، ولا يحس حسن بأي اطمئنان وهو يتحدث، فعيناه تتوجسان من كل جهة لمراقبة مرور سيارة الشرطة.

● أطفال معرضون للخطر

تشغيل الأطفال يعرضهم لتجارب مريرة ومعاناة، قهر وظلم واغتصاب لطفولتهم، إضافة إلى مطاردات وسط الشوارع من طرف دوريات الأمن، في بعض الأحيان بطاردني رجال الأمن وعندما يلقون القبض علي، يتم اقتيادي إلى مركز حماية الطفولة بتمارة.

هكذا يواصل حسن كلامه بعيون منحصرة. لا يفتح مركز حماية الطفولة بتمارة أبوابه لوسائل الإعلام إلا بعد تقديم طلب أو ترخيص من المسؤولين في وزارة الشبيبة والرياضة، بحجة أنها "تمنع التشهير بهؤلاء الأطفال" كما أسر على ذلك أحد الحراس الواقف أمام الباب وهو يقتل الرتابة بملء خانات الكلمات المتقاطعة.

ورغم أنها مؤسسة لحماية الطفولة، إلا أن بعض الأطفال يشتغلون داخلها في بعض الأعمال كالبيستنة وتنظيف أجنحة المؤسسة. وتسلك العصبة المغربية لحماية الطفولة الذي يتواجد مقرها أمام إدارة الأمن الوطني المحادية لشارع محمد الخامس بالرباط نفس سلوك المركز السالف ذكره، حيث لا بد من ترخيص مكتوب قبل ولوج مقرها.

لتشغيل الأطفال انعكاسات كبيرة على نموهم وصحتهم ونفسياتهم ويؤثر كذلك على مستقبلهم الدراسي، وتفلح نسبة ضئيلة من الأطفال في المزاجية بين الشغل والمدرسة، في حين أن نسبة قد تصل النصف من هؤلاء



يقلد سلوكيات وأنماط غير مستحبة، وتجعله يسلك مسلك الراشدين في حديثه، خاصة في ورشات الصناعات التقليدية، والتي تعتبر مراكز لتعليم بعض العادات من قبيل التدخين وتعاطي المخدرات.

و تنادي جمعيات حماية الطفولة التي تضغط من أجل أعمال القوانين الحمائية للأطفال ومن أجل التنبيه إلى أوضاعهم ومعاناتهم، بوضع إطار قانوني يحمي الأطفال. لأن فئة خادمت البيوت لازالت مستغناة من أحكام قانون الشغل ومن قانون الضمان الإجتماعي، حسب الدكتور الحاج الكوري في كتابه "مدونة الشغل الجديدة القانون 75/99 أحكام عقد الشغل".

وتأخذ (ف) يد ابنتها (ح) ولا تريد تركها، كأنها لم تلمسها أبدا، "ما عمري نقرط فبنتي، أولا نعطيها لشي وحدين تخدم ليهم بحال خدمة العبيد" (ف) بصوت مفعم بالتاكيد والإصرار، تغادر (ف) مع ابنتها (ح) لتتعم بالحنان والرعاية في بيت الأسرة.

Le Monde Amazigh

العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISSN:1114-1476 - N°99 Août 2008/2958 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Des députés belges à l'écoute des imazighen

Une délégation Amazighe composée par Belkacem LOUNES, Président du Congrès Mondial Amazigh, de Rachid RAHA, Vice-Président du CMA, d'Ahmed ADGHIRNI, secrétaire général du Parti Démocratique Amazigh du Maroc (PDAM), de Ferhat MEHENNI, président du Mouvement pour l'Autonomie de la Kabylie, d'Alhader AG FAKI, représentant des Touaregs du Mali, de Sidi ALHUSSEINI, représentant des Touaregs du Niger et d'El Hamouti Mohamed et Ouchikh Ilmas, représentants de la communauté amazighe de la Belgique ont été reçus par des représentants de diverses institutions belges et organisations politiques les 30 juin, 1 et 2 juillet derniers.

Ceci rentre dans le cadre de faire une campagne de sensibilisation des pays occidentaux

Jef TAVERNIER, Fouad AHIDAR...) et avec le fameux sénateur Pol Van DEN DRIESSCHE. Quant au mercredi 2 juillet, les représentants amazighs ont eu une rencontre et un débat très intéressants avec Pierre-Yves JEHOLET, porte-Parole du Parti Mouvement Réformateur francophone belge, accompagné par le conseiller Mohammed TIJJINI.

Les objectifs de la



Au siège du parti Mouvement Réformateur avec Pierre-Yves JEHOLET et Mohammed TIJJINI.



Réunion avec le sénateur Pol Van DEN DRIESSCHE

en ce qui concerne les graves violations des droits humains commis par les états nations d'Afrique du Nord par rapport aux imazighen (et aux militants du mouvement culturel Amazigh), en général, et au Maroc en particulier. Le calendrier des rencontres a été très chargé, mené en parallèle à celui des visites aux groupes parlementaires du Parlement Européen.

La première rencontre a été organisée avec la députée socialiste d'origine rifaine Fatiha SAIDI. Ensuite, la délégation amazighe a été reçue au Parlement Fédéral Belge le mardi matin par la députée Clotilde NYSENS. L'après midi a été marqué par la rencontre avec plusieurs députés du parlement flamand (dont Dirk DE COCK, Anissa TEMSAMANI,

bles algériens, la violation de la liberté de conscience et notamment la violation de la liberté de réunion en ce qui concerne l'interdiction de la tenue du congrès du CMA prévue pour ce mois de juillet, sans oublier la question de l'autonomie de la région de la Kabylie.

-par rapport Maroc: ont été abordés les récents événements des Ait-Baamran à Sidi Ifni et la responsabilité des autorités marocaines de commettre ces violents et graves violations des droits de l'homme avec des cas signalés de viols, ainsi que l'interdiction du Parti Démocrate Amazigh Marocain dans un procès politique qui rien avoir avec le juri-

visite de la délégation amazighe aux représentants de la Belgique étaient tout d'abord de les informer sur les graves violations des droits des Amazighs dans les pays de Tamazgha (Afrique du Nord). Les thèmes qui ont été abordés avec ces députés et sénateurs belges sont les suivants:

-par rapport à l'Algérie, les graves violations des droits identitaires, l'impunité des responsa-

dique, dont la décision de sa prohibition a été prise avant même le commencement de son procès, bien sûr les détenus politiques des étudiants Amazighs étaient aussi à l'ordre du jour et les questions du blocage de l'enseignement de l'amazigh et la discrimination de Fayssal Lairaichi, président de la SNRT en ce qui concerne le non respect de ses engagements en faveur du secteur de l'intégration de l'amazighe dans l'audiovisuel et le lancement de la télévision amazighe.

-par rapport aux pays de Grand Sahara, la question du génocide programmée des populations touarègues en Pays Touareg par les



Avec la députée Clotilde NYSENS

gouvernements de Niger et de Mali avec la complicité de certains états comme la France a suscité un grand intérêt.

Le 5ème Congrès Mondial Amazigh reporté probablement aux 31 octobre, 1 et 2 novembre à Tizi-Ouzou

Le Bureau du Congrès Mondial Amazigh informe les associations membres ainsi que les amis du peuple amazigh et l'opinion publique en général, que les 5^e assises internationales du CMA prévues du 25 au 27 juillet 2008 en Kabylie (Algérie) sont reportées à une date ultérieure.

Ce report est imposé par l'interdiction de ces assises amazighes en Kabylie par les autorités algériennes. Afin d'exiger le respect du droit et de la liberté des



Kabyles d'accueillir cette rencontre internationale amazighe, le CMA a pris un certain nombre d'initiatives locales et internationales. Au niveau local, le CMA a sollicité le directeur de la culture de la wilaya de Tizi-Wezzu et de la Maison de la culture de Tizi-Wezzu, le directeur de la Maison de la culture de Vgayet (Béjaia), la direction des libertés publiques du ministère de l'intérieur, le médiateur de la wilaya de Tizi-Wezzu, des députés à l'assemblée nationale algérienne ainsi que les Présidents des Assemblées Populaires des wilayas de Tizi-Wezzu et de Vgayet. Ces démarches n'ayant pas abouti, il ne restait plus comme dernier recours, que l'action en justice contre le wali de Tizi-Wezzu, entamée en juin dernier et dont on attend les conclusions finales.

Au niveau international, le CMA a interpellé les organes concernés de l'ONU et de l'Union Européenne (Commission et Parlement Européens) sur l'acte arbitraire d'interdiction du congrès des Amazighs en Kabylie et leur a clairement demandé d'exiger du gouvernement algérien la levée de tous les obstacles à la rencontre des Amazighs dans leur pays.

Dans quelques semaines et à la lumière des résultats des actions engagées, le Bureau du CMA prendra sa décision concernant les nouveaux lieu et date du prochain congrès du CMA.

"Le peuple amazigh, comme les autres peuples, a le droit de jouir pleinement de l'ensemble des droits de l'homme et des libertés fondamentales reconnus par la Charte des Nations Unies, la Déclaration universelle des droits de l'homme et le droit international relatif aux droits de l'homme".

Les dates les plus probables seront celles proposées par certains membres, à savoir les 31 octobre, 1 et 2 novembre prochaines. Et la tenue du lieu serait aussi le plus probablement à Tizi-Ouzou, comme l'avait déclaré le Président du CMA à la presse algérienne: "le 5ème CMA se fera avec ou sans autorisation!".

JOURNÉES D'ÉTUDE SUR LES PEUPLES AUTOCHTONES

Dans le cadre de son plan d'action et de son engagement pour la réussite de la stratégie de l'IPACC et des perspectives de renforcement des régions, Tamaynut a organisé des journées d'étude régionales au sujet du : « Bilan de douze années d'engagement dans la dynamique internationale autochtone : perspectives ».

Les résultats recherchés dont on cite :

Établir le bilan de l'action des organisations concernées dans le cadre de la dynamique des Nations Unies sur les questions autochtones (Groupe de travail sur les peuples autochtones ; GT sur le projet de déclaration ; le Forum Permanent...).

Établir le bilan de l'action des organisations concernées dans le cadre continental : IPAAC.

Établir le bilan de l'action commune concertée à l'échelle régionale (Mettre l'accent sur les entraves, et explorer de nouvelles pistes).

Établir une feuille de route pour les actions et l'engagement futurs.

Préparer et présenter le livre blanc relatif au processus national sur la question amazigh au Maroc.

Ainsi que l'importance de la thématique ont mobilisé la majorité des activistes ayant pris part à certaines étapes du processus international autochtone. Trente sept activistes ont répondu favorablement à l'invitation de l'organisation Tamaynut.

La présence effective de Mlle Samia Slimane du Haut Commissariat aux droits de l'Homme (HCDH), a contribué largement à cadrer le débat en vue de l'obtention des résultats escomptés. Sa communication au sujet de la mission du HCDH, spécialement au sujet des questions autochtones, a éclairé les participants.

La participation de Mr Beddiaf Mohammed de l'Algérie, De Mr Khalifa Fathi De la Libye ainsi que de Mr Lounes Belkasem, le président du Congrès Mondial Amazigh (CMA), ont confirmé la nature régionale de cette rencontre. Les expériences de la mouvance amazighe en Libye et celle du mouvement amazigh en Algérie ont été mises en relief, d'autant plus que la contribution du Président du CMA a aidé à débattre des questions transversales liées à la thématique.

La communication au sujet du rôle du Forum Permanent des Nations Unies, présentée par Mr Hassan Idebekassem, a été l'occasion de focaliser sur les grandes étapes du processus international autochtone. La traversée qui a précédé l'adoption de la déclaration des Nations Unies sur les droits des peuples autochtones le 13 juillet 2007, a été au cœur des débats, la contribution du mouvement amazigh a été évaluée de manière objective. Le bilan de l'engagement de certaines composantes associatives amazighes, depuis le sommet de Vienne sur les droits de l'Homme en 1993, a été traité de manière objective doublée d'une autocritique dont l'objectif est d'améliorer les actions amazighes futures. L'importance des réseaux thématiques autochtones a été l'objet d'une importante communication préparée par Mr Handaien Mohamed, le président de la Confédération Autochtone Francophone (CAF), les réseaux ont contribué largement

au partage des expériences et à la conjugaison des efforts et la convergence des approches et des idées.

Dans un climat favorisant le partage, l'autocritique et la recherche de solutions communes, les participants se sont livrés à des exercices de brainstorming qui ont élucidés plusieurs zones d'ombres de la participation amazighes dans le processus international autochtone. Ainsi des besoins en formation

ont été identifiés, une sous utilisation des mécanismes des Nations Unies a été mise en relief et un manque de coordination intelligente efficace et efficiente a été ressenti. Les deux ateliers de travail constitués à la fin de la journée ont abouti à la formulation de recommandations et de pistes de réflexion.

Le dîner débat du samedi 12 juillet a été réservée à la présentation d'une étude en cours sur le processus national en faveur de Tamazight au Maroc. Mr Aassid Ahmed, l'expert en charge de l'étude, et Mr Hitous Abdallah, le coordinateur de ce projet, ont partagé avec les participants les grandes lignes du

processus national au Maroc. Ces moments phares et ses faiblesses, ces opportunités et les entraves institutionnelles, ainsi que les limites en interne et en externe ont été décortiqués par un auditoire très attentif et très informé.

La journée du 13 juillet a été l'occasion pour les participants de partager avec Mlle Samia Slimane une partie de son expérience au sein du HCDH. Une initiation aux mécanismes de l'ONU et l'exploitation des opportunités qu'ils offrent a été possible grâce à l'échange fructueux entre Mlle Samia et les participants.

L'un des moments forts de ces journées est la présentation des recommandations dont on cite à titre d'exemples :

- 1- Etablir un plan d'action pour la sensibilisation autour de la déclaration des NU sur les droits des peuples autochtones.
- 2- Saisir les rencontres amazighes pour sensibiliser les populations sur le contenu de la déclaration.
- 3- Déclarer l'année 2009, l'année de la promotion de la déclaration afin que les collectivités amazighes s'approprient son contenu et son bien fondée.
- 4- Mener des actions de plaidoyer afin que les Etats de l'Afrique du Nord respectent les engagements moraux et politiques issues de l'adoption de la déclaration par l'assemblée générale des NU.
- 5- Optimiser l'investissement des mécanismes juridiques internationaux, comme moyen de pression sur les Etats à l'occasion des atteintes aux droits individuels et collectifs amazighs.

Les participants à ces journées d'étude se sont engagés chacun dans son domaine de prendre en considération les recommandations. Et afin de garantir la réussite de cette initiative d'envergure, un comité de suivi a été constitué. Il a pour mission de poursuivre le travail en concertation avec les associations locales et la préparation des conditions adéquates pour une rencontre d'évaluation de l'état d'avancement du travail et l'applicabilité des recommandations.



* 7 ያምያም 1914... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት...

- ለርካት ገራጭ... ለርካት ገራጭ... ለርካት ገራጭ... ለርካት ገራጭ... ለርካት ገራጭ...

* 27 ጥቅምት 1914... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት...

* 12 ጥቅምት 1914... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት...

ሌወውሎ... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት...

ሌወውሎ... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት...

ሌወውሎ... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት...

ሌወውሎ... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት...

ሌወውሎ... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት... ምክርቤት ለሚሰጡት...

Oui, je m'abonne à:
Le Monde Amazigh
Nom:
Prénom:
Adresse:
Ville:
Pays:
Tél:
Fax:
Email:
Il vous suffit de renvoyer ce bon rempli avec précision ainsi que votre règlement par mandat postale à:
EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.000 Maroc
Tél: 037 72 72 83
Fax: 037 72 72 83
E-mail: amadalamazigh@yahoo.fr
Maroc □ 1 an pour 200 DH □ 6 mois pour 150 DH
Europe □ 1 an pour 40 euro □ 6 mois pour 25 euro

ግራፊክስ ማህጸን ትግል
TIFINAGH de l'Institut Royal de la Culture Amazighe IRCAM
Conception et Réalisation: Mohamed ADARGHAL - GSM: 068.15.27.19
E-mail: mohamedadarghal@hotmail.com

LA LANGUE MATERNELLE EST LE PIVOT DE L'IDENTITÉ

* JAMAL BENABBI

Les pays Nord-africains, appartenant géographiquement au continent Africain et méditerranéens par leur présence sur la rive sud de la Méditerranée depuis la nuit des temps, se voient confrontés à des efforts sempiternels d'arabisation par leurs gouvernements panarabes.

A chaque occasion, l'Etat représenté par une élite liée à ce pays par de vagues discours, rappelle aux marocains qu'ils ont une langue arabe, qu'ils sont un peuple arabe, mais combien même tolérant car il reconnaît la diversité et permet l'ouverture sur la composante amazighe et son « folklore » !

Par quel malheur sommes-nous devenus minoritaires sur notre propre terre ? Est-ce les conséquences des réminiscences de la création d'une « Oumma » arabe unie ?

On a cru que la gifle portée récemment à l'enseignement par les rapports internationaux constituera une critique acerbe, mais débouchera sur des réflexions pour l'élaboration d'un nouveau système d'enseignement.

Nous sommes classés derniers au Maghreb Amazigh.

Ah ! Je veux dire au « grand Maghreb » pour ne pas être taxé de raciste, de chauviniste, d'extrémiste...

On doute fort que le gouvernement ignore les causes de cette décadence entamée depuis l'indépendance. Le Maroc a signé la convention sur les droits de

l'enfant de 1989. Elle stipule l'enseignement par la langue maternelle, ce qui fait complètement défaut dans notre pays.

Deux langues maternelles partagent le parler quotidien de la majorité des marocains : l'Amazigh et le marocain ou « darija ».

L'Etat s'obstine à enseigner dès les premières années de l'école deux langues tout à fait étrangères à nos enfants, à savoir l'arabe et le français, les deux langues ne sont véhiculées que dans les établissements scolaires, en sus du français au sein de quelques foyers aisés.

Mme Nabila Mounib, secrétaire générale du syndicat des professeurs universitaires, a déclaré à la chaîne marocaine 2M que les étudiants en général arrivent à l'université sans pouvoir maîtriser aucune langue. C'est, on croit, parce qu'ils sont dépourvus de langue. Le langage est la raison de l'être, disait Heidegger. Une langue maternelle a vocation à demeurer le pivot de l'identité culturelle, c'est la porte par laquelle passe la civilisation.

Où on est de ce constat lorsque l'élite se montre circonspecte et rétive quand elle n'est pas contre la reconnaissance de la langue, la culture et la civilisation de ce pays ?

Dernièrement, le Maroc a célébré douze siècles de l'existence de Fès, emblème du panarabisme chez certains. L'histoire de notre pays est restreinte à douze siècles,



c'est honteux !

Même les pierres continuent de parler le berbère au Maroc, proclamait le berbériste français André Basset, pour attirer l'attention sur une civilisation plusieurs fois millénaire et qui a connu des royaumes et des dynasties.

Notre histoire n'est malheureusement étudiée que dans les grandes universités occidentales.

Malgré, les efforts de quelques militants pour revivifier notre civilisation et pouvoir enfin nous réconcilier avec un passé circonscrit par les historiens du makhzen, la majorité des citoyens est domptée, voire matée par la machine gouvernementale, au point d'appréhender toute revendication identitaire

susceptible d'heurter les mœurs ou d'intensifier la discrimination.

Après d'innombrables invasions (phéniciens, romains, vandales, byzantins, arabes, français et espagnols,...), nous subissons encore l'hégémonie de gouvernants dont la seule préoccupation est l'unification. Ces derniers forment des lobbies répressifs qui leurs permettent de gérer facilement leurs biens sous des regards hagards de millions de marocains décontenancés.

Il s'avère que la façon la plus efficace de détruire le sens de l'identité des gens consiste à démanteler et à fragmenter systématiquement l'histoire de leur vie qu'ils s'étaient racontée jusque-là, soit à effacer le passé.

Imazighen et l'arabisation

* Lahoucine OUTACHFIT

Malgré les revendications des Imazighen, les responsables au Maroc n'ont jamais pris ces revendications en considération. On sait tous que notre histoire est un résultat d'un passé colonial, et le résultat d'une machine d'arabisation brutale.

Cette arabisation a commencé depuis « l'indépendance ». Il ne s'agit pas seulement d'une arabisation de la forme (changement de langue), mais d'une arabisation de contenu et de mode de vie.

Allal Al-Fassi et ses amis ont décidé de tout arabiser, que la langue arabe soit la langue de tous les Marocains malgré le fait que plus de 80% de la population marocaine à l'époque était amazighophone.

Plus que cela, ces personnes ont toujours essayé de faire de la langue arabe la langue unie de tout le monde arabomusulman. Ces personnes ont mélangé leurs idées salafistes, qu'elles ont apprises en Egypte chez Mohammed Abdu, avec les idées nationalistes baâdistes et nasiristes.

Même que, les Imazighen du Maroc sont toujours des bons pratiquants de l'Islam, mais Allal Al-Fassi a osé dire que « inna islama lbarbari islamun saTHi » (certes l'Islam des Imazighen est superficiel), c'est-à-dire que les Imazighen ne sont pas des bons Musulmans! D'où l'obligation de les arabiser afin qu'ils soient de vrai pratiquants. Le passage qu'on a cité est extrait de l'ouvrage de Allal El-Fassi « Al-Harakat al-istiqlaliyya bi Imagherib al-'arabi », dans les pages où il parle de Berbères de Marrakech. (p.152.)

Ces personnes voulaient exporter le mode de vie de



l'Arabie et du Moyen Orient au Maroc. Ils voulaient que les Marocains parlent tous comme les Arabes de l'Orient, pensent et vivent comme eux. Mais cela était et reste toujours impossible, puisqu'il s'agit de deux réalités totalement différentes.

Au lieu que les enfants marocains apprennent leur propre culture, leur littérature et leur histoire, les dirigeants de ce pays leurs ont imposés d'apprendre « achi3er al-jahili » (la poésie arabe classique) de « imru'u lqays, 3antara, Jarir, Al-Akhtal... ». Des poésies dont on ne comprend rien du tout car elles contiennent des mots arabes anciens mais aussi un vocabulaire des choses qu'on trouve que dans cette zone géographique (en Arabie).

Les Fassis nous ont imposés des choses qu'on ne

comprend pas, alors que leurs enfants sont admis dans des écoles privées françaises, entraînent d'étudier les Beaux-arts et la langue de Molière, pendant que les pauvres marocains apprennent « inna Qays i-Layla !!!! inna Jarir i L-Akhtal !!! » Et dès qu'on demande d'étudier la même chose qu'eux ils prennent pour prétexte « on est des Musulmans !!! al-musiqa har-am !!! » Donc, c'est permis pour eux et interdit pour nous parce qu'on est que des Berbères montagnards. Ized urigi taHg-gart ayad ??

Quant à notre culture et notre littérature, on n'avait même pas le droit de parler de tamazight comme "langue" jusqu'à 1995! Car à cette époque on parle seulement des dialectes berbères « al-lahajat al-barbariyya ». On veut bien analyser la poésie amazigh, qui reflète d'ailleurs notre réalité au lieu d'analyser les poésies arabes d'avant l'Islam qui n'a rien avoir avec notre mode de vie Nord Africain.

Mais avant tout cela, il faut d'abord réécrire notre Histoire avec des plumes nationales dans les manuels scolaires marocains. Aujourd'hui encore, le premier contact de l'enfant marocain avec l'histoire est en CM2. Mais son premier cours porte sur « tarikh chibeh al-jazira al-3arabiyya qabla Zuhur al-islam ». (L'histoire de la péninsule arabe).

Les responsables au Maroc, voulaient que l'enfant marocain pense toujours que ses origines remontent à une tribu arabe de l'Arabie. Ce qui fait de lui un pur Arabe immigré en Afrique du Nord. Pourquoi on ne commence pas à étudier la vraie histoire ancienne de l'Afrique du Nord ????

L'esclavage n'est pas mort



Moha NACIRI

Il existe toujours : Pas sous sa forme traditionnelle mais sous sa forme moderne

Oui, certains de nos citoyens peuvent se réjouir à nos jours d'avoir à leur possession des hommes et des femmes et parfois des enfants pour les utiliser à leur profit comme des esclaves. Vous allez me dire que l'esclavage est aboli et n'existe plus depuis longtemps. Oui, certes en théorie, les responsables ne cessent pas de crier haut et fort que notre pays vit une transition démocratique, que le pays est un pays de droit, que tous les citoyens jouissent de leurs droits, etc. Mais en pratique, la situation est tout autre, l'esclavage continue d'exister bel et bien, sous sa forme la plus moderne et la plus subtile.

Lorsque les responsables ferment les yeux sur les atteintes aux droits des travailleurs, lorsque les responsables permettent à certaines personnes d'exploiter d'autres en transgressant les lois en vigueur sous prétexte d'un développement qui ne profitent qu'à une minorité et lorsque les responsables autorisent le déséquilibre total de la société en favorisant par les lois une catégorie de citoyens sur une autre, ils plantent et arrosent de cette manière, les racines de l'esclavage. Les piliers d'un état démocratique et juste se résument-en : l'égalité des droits et des devoirs des citoyens ; l'égalité des chances et surtout la protection de ces droits, de ces devoirs et de ces chances. Et c'est justement le rôle principal de l'état de protéger le droit de chaque citoyen. Lorsque cette protection n'est pas assurée, toutes les portes sont pleinement ouvertes à tout dépassement possible, ainsi la loi démocratique cède la place à la loi de la jungle

Comment ne peut on pas traiter d'esclave moderne par exemple un pauvre gardien de villa ou d'immeuble qui ne touche comme salaire que 700 à 800 dhs par mois dans les meilleurs des cas pour un travail de presque 24h/ jour et rien de plus : ni assurance, ni CNSS, ni congé, etc. Ce même pauvre gardien se trouve certainement chargé de nourrir dix bouches si ce n'est pas plus. Comment ne peut-on pas traiter d'esclave le cas d'une bonne qui travaille pour un salaire dérisoire qui varie entre 200 et 400 dhs par mois dans les meilleurs des cas et souvent même cette somme fait défaut ? Comment ne peut on pas traiter d'esclave une bonne qui subit un mauvais traitement : coup, blessures, mal logée, mal nourrie et en plus privée de visite de ses parents. Combien de petites filles de 5 à, 15 ans poussées par la misère, par la pauv-

reté et l'inhumanité des responsables.

Vous allez me dire que j'exagère mais je vous dis que j'ai vu de mes propres yeux. Combien j'étais une fois, scandalisé lorsque j'ai assisté à une scène dans un restaurant dans laquelle une famille bien de chez nous après avoir mangé, entre-temps une petite fille ; leur bonne ; était assise à quelques mètres de leur table ; regardant la respectueuse famille ainsi que les clients manger. La petite bonne balayaient des yeux le restaurant et constatait qu'elle était la seule à n'avoir rien entre les dents. Au bout d'un peu plus d'une heure, la famille ayant terminé son repas, la maîtresse ainsi que le maître se sont mis à ramasser les restes, os et morceaux de pain restants qu'ils ont mis dans un plat. Ils ont appelé la petite bonne comme une chienne lui faisant signe de prendre le plat.

Au vu de cette scène, j'étais scandalisé et indigné de ce que je venais de voir. Je me suis posé la question suivante : Pourquoi les responsables et les représentants de la nation ont-ils permis par la loi ou par leur mutisme ce genre d'esclavage ? Est-il, difficile de proposer des lois interdisant l'exploitation inhumaine des bonnes surtout quand elles sont mineures et sans défense.

Comment peut-on admettre dans une société qui se dit musulmane, démocratique, respectueuse des droits de l'homme, que les familles qui vivent dans l'opulence exploitent et traitent les pauvres comme des esclaves. Comment peut-on admettre qu'une famille ayant un revenu de plus de 10 000,00 dhs exploite des petites bonnes (certaines familles disposent de 2 à 4 bonnes pour des salaires minables 200 à 300 dhs et parfois sans salaire, uniquement nourries et logées dans des conditions souvent inhumaines !

Ces deux cas cités plus haut ne disposent d'aucun droit humain et en plus l'état tolère ce genre de traitement sans agir alors que tout état qui se respecte doit avoir l'obligation de défendre le droit de chacun de ses citoyens. Le paradoxe c'est que les élus censés défendre les intérêts, les droits et la dignité de leurs électeurs sont les premiers à soutenir les exploitants de l'être humain.

Il serait temps que les responsables pensent à mettre fin à cet esclavage pratiqué au vu et su de tout le monde avec la connivence de ceux qui ont la charge et l'obligation de construire un état où chaque individu puisse jouir de ses pleins droits.

Pour cela il suffit de rendre obligatoire la déclaration de tout employé ou employée auprès d'un organisme qui contrôlerait la régularité et les conditions de l'emploi. De cette façon les employés, surtout les bonnes mineures seront protégées de tout genre d'abus.

AVEC L'OPERATION «MEDITERRANEO AHLAN 2008» EN PARTENARIAT ENTRE LE MEN, LA BANQUE ESPAGNOLE CAM LA FONDATION BMCEBANK REAF- FIRME SON ENGAGEMENT CITOYEN

La Fondation BMCE Bank présidée par Dr. Leïla Mezian Benjelloun, en partenariat avec la CAJA De AHORRAS DEL MEDITERRANEO, organise durant les mois de juillet et août 2008 une colonie estivale au profit d'une centaine d'élèves issus de différentes régions du Maroc. Lors de ce séjour, les enfants bénéficieront de programmes Educatifs et culturels



qui puisent leurs références dans la culture et dans la civilisation Hispano-mauresque tout en renforçant, chez eux, l'esprit d'attachement à leur identité Arabo- Amazighe -Musulmane.

A cette occasion, une cérémonie a été organisée à Rabat le 14 juillet dernier au Centre des Rencontres Nationales et des Formations pour donner le coup d'envoi officiel de l'opération baptisée « MEDITERRANEO AHLAN 2008 » par Messieurs Abdelhafid Debbagh, Secrétaire Général du MEN et Brahim Benjelloun-Touimi, Administrateur de la Fondation BMCE BANK en présence de Jorge Ribera Francés, Directeur des œuvres sociales de CAM.

En tant qu'espace Educatif, cette colonie revêt un caractère unique pour la formation de la personnalité des enfants et leur préparation à assumer des responsabilités. Elle vise également, à développer, chez eux, l'éveil de l'esprit collectif et la connaissance de l'Autre.

La philosophie de cette opération est centrée sur l'enseignement de valeurs telles que le respect, la tolérance, l'amitié et la camaraderie.

offre d'emploi

Cher Monsieur/Madame,

le Corps de la Paix des USA cherche à recruter des (LCF) facilitateurs/ éducateurs de langues Tachelheit et Tamazight et de la culture Marocaine (language and cultural Facilitators,LCFs).

(Date limite : 15 Août 2008).

**veuillez afficher et/ou faire diffuser cette offre d'emploi
merci de votre coopération.**

pour plus de détails, veuillez contacter :

Illi Hkim

le Corps de la Paix, 2 Rue Abou Marouane Essaadi, Agdal 10100, Rabat

Tel : 037.68.37.80 Email : hilli@ma.peacecorps.gov